S/PV.7287

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٨٧**

الجمعة، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

الرئيسة	السيدة بيرسيبال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – أه
	رواندا	السيد ندوهونغبريهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1458723 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أوسكار فرناندیث – تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أرحب مرة أخرى بالسيد أوسكار فرناندیث تارانكو وأعطيه الكلمة.

السيد فرناندیث – تارانكو (تكلم بالإنكليزية): منذ آخر مرة التقينا فيها لمناقشة مسألة أوكرانيا، ظلت نتائج الجهود المبذولة لإنهاء الصراع متباينة. وجرى في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تحت رعاية مجموعة الاتصال الثلاثية، التوقيع على بروتوكول مينسك الذي يرمي إلى وقف الصراع العنيف في شرق أوكرانيا. وقد نص على خطوات محددة، ستؤدي إذا ما نفذت بالكامل، إلى مساعدة شعب أوكرانيا على الخروج من كابوس وطني عانى منه لفترة طويلة خلال هذا العام. وعلى سبيل المتابعة، تم التوقيع في ١٩ أيلول/سبتمبر على مذكرة تفاهم مينسك، التي بينت أساليب تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وقد رحب الأمين العام على غرار العديد من القادة الآخرين بإبرام هذين الاتفاقين، والحث على تنفيذهما الكامل.

ومع ذلك، ورغم إبرام هذين الاتفاقين الهامين، فإننا نجتمع هنا اليوم، لأنه يتعين علينا القيام بالمزيد من العمل، لضمان إحلال سلام دائم ومستمر في أوكرانيا.

وقد اتخذ مختلف أصحاب المصلحة خطوات أولية هامة لتنفيذ بروتوكول ومذكرة مينسك، بما في ذلك على وجه الخصوص تنفيذ وقف إطلاق النار، وتبادل عدد من الأشخاص المحتجزين، وخطوات حكومة أوكرانيا نحو اللامركزية، ومن بينها اعتماد مركز خاص أو حكم ذاتي مؤقت لبعض المناطق في دونيتسك ولوهانسك. بيد أن انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار تحدث يوميا مع خسائر في الأرواح على الدوام. ويجب علينا جميعا أن نبذل كل الجهود الجماعية الممكنة لدعم التنفيذ العاجل لبروتوكول ومذكرة مينسك. فتنفيذهما في الوقت الحاضر بطيء جدا.

وفي حين أن القتال قد تراجع منذ ٥ أيلول/سبتمبر، غير أن القتال المتقطع ما زال مستمرا في دونباس. وهو يتركز إلى حد كبير حول مطار دونيتسك والمناطق المحيطة ببلدتَي لوهانسك وماريوبول الاستراتيجيتين. وسيزودنا السيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، في بيانه المقبل بآخر المعلومات عن حالة حقوق الإنسان.

إن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المكلفة بمسؤولية رصد وقف إطلاق النار وغيره من أحكام بروتوكول مينسك والتحقق منها، تبذل قصارى جهدها للاضطلاع بولايتها بالغة الأهمية بالرغم من التحديات اللوجستية التي تواجهها. والأمم المتحدة تعمل باستمرار مع البعثة وأمانة المنظمة لتحديد بعض المجالات التي يمكن للأمم المتحدة، بما تمتلك من خبرة وموارد، أن تساعد فيها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تماما جهود منظمة الأمن والتعاون

في أوروبا بغية كفالة أن تكون لديها القدرة الكاملة، وكذلك إمكانية الوصول، لرصد وقف إطلاق النار والتحقق منه ومراقبة الحدود الروسية – الأوكرانية والتأكد من أنها آمنة تماما.

وقد بلغتنا في الأيام الأخيرة تقارير مقلقة للغاية عن الاستخدام المزعوم على نطاق واسع للذخائر العنقودية المحظورة دوليا، بما في ذلك إشارات إلى ١٢ حادثة موثقة في شرق أوكرانيا لقي فيها ما لا يقل عن ستة أشخاص مصرعهم وأصيب عشرات آخرون بجروح. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، كرر القائم بأعمال البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة، في اجتماعه مع السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، التأكيدات الرسمية لوزارة الخارجية الأوكرانية بأن القوات المسلحة الأوكرانية ”لم يسبق لها مطلقا استخدام أسلحة ذات رؤوس حربية عنقودية، ولا تستخدمها حاليا“. وأكد القائم بالأعمال أيضا التزام الحكومة الأوكرانية بالمساعدة والمشاركة بنشاط في إجراء تحقيق محايد في هذه المزاعم.

إن مثل هذه الممارسات الشنيعة، إذا تأكدت، غير مقبولة على الإطلاق. فينبغي إجراء تحقيق كامل في صحة هذه التقارير على وجه السرعة، وإخضاع من تثبت مسؤوليتهم عن ذلك للمساءلة. وهذه المزاعم الخطيرة تذكرة صارخة بالحاجة إلى التعجيل في تنفيذ جميع النقاط الاثنتي عشرة الواردة في بروتوكول مينسك، فضلا عن المذكرة، بغية إرساء أسس السلام المستدام والانتعاش والمساءلة.

لا يزال الوضع الإنساني في شرق أوكرانيا، خاصة مع حلول فصل الشتاء، مقلقا للغاية. فعلى الرغم من وقف إطلاق النار، ما فتئت هناك تحديات أمنية تعوق جهود الإغاثة. وتواصل الأمم المتحدة العمل على كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين إليها، بمن فيهم الموجودون في أشد المناطق توترا في شرق أوكرانيا. ومن الضروري أن نضاعف جهودنا بصورة عاجلة لتقديم المساعدة إلى المشردين داخليا واللاجئين بغية تمكينهم من مواجهة تداعيات الصراع والاستعداد لفصل الشتاء المقبل. ونحن بحاجة أيضا إلى التأكد من أن الوضع الإنساني الحالي في جنوب شرق أوكرانيا لا يزداد تدهورا. وهذه الجهود تتطلب الدعم المتواصل من المجتمع الدولي والتنسيق على مستوى عال مع حكومة أوكرانيا.

إننا نجتمع اليوم قبل يومين بالتحديد من فتح صناديق الاقتراع رسميا في الانتخابات البرلمانية المبكرة في أوكرانيا. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تُجرى الانتخابات التشريعية الاستثنائية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر والانتخابات المحلية المقررة في ٧ كانون الأول/ديسمبر سلميا في جميع أنحاء أوكرانيا، وأن تكونا معلمين هامين في الجهود الرامية إلى المساعدة في استقرار البلد وإعادة تركيز الطاقات الوطنية على تحقيق الإصلاح وإعادة البناء والمصالحة لجميع الأوكرانيين.

والتقارير التي تفيد بارتكاب أعمال عنف مزعومة ضد العديد من المرشحين البرلمانيين وممثلي مختلف الأحزاب في الانتخابات التشريعية المقبلة تبعث على الأسى. وبالمثل، ينبغي للجميع أن يدينوا التصريحات التحريضية الصادرة عن الجماعات المتمردة المسلحة التي تهدد بعرقلة التصويت في مناطق شرق أوكرانيا وبإجراء انتخابات خاصة بها في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، منتهكة الدستور والقانون الوطني.

وينبغي لجميع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين أن يبذلوا كل جهد لدعم إجراء الانتخابات البرلمانية على نحو سلمي وبنجاح. ومن الأهمية الحاسمة بمكان أن تُبذل جهود دولية لرصد الانتخابات بقيادة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والذي يُقدّر عدد مراقبيه بنحو ٦٠٠ مراقب، فضلا عن ١ ٧٠٠ من المراقبين الدوليين و ٣٧ منظمة غير حكومية محلية مسجّلة لدى لجنة الانتخابات المركزية. وترحب الأمم المتحدة أيضا بجهود السلطات الأوكرانية لكفالة أن يمارس جميع المواطنين الأوكرانيين حقهم في الانتخاب بموجب الدستور الأوكراني.

وفي حين أن الانتخابات المقبلة خطوة هامة لأوكرانيا إلى الأمام، يتعين أن يتبعها التنفيذ العاجل للإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية الشاملة التي أعلنتها الحكومة الأوكرانية وبدء حوار وطني شامل لإعادة بناء التماسك ومعالجة جميع المسائل الوطنية الهامة المعلّقة.

ويجب علينا جميعا أن نعمل معا لتحقيق الحل السلمي للصراع بطريقة تدعم سيادة أوكرانيا، واستقلالها، وسلامتها الإقليمية. ونحن لا يسعنا ولا ينبغي لنا أن نسمح لشرق أوكرانيا بأن يصبح مجرد صراع آخر من سلسلة الصراعات المجمدة في أوروبا. والمناقشات التي جرت مؤخرا بشأن الصراع في أوكرانيا على هامش الاجتماع الآسيوي الأوروبي العاشر، الذي انعقد في ميلانو، إيطاليا، بتاريخ ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، هي خطوة طيبة. ولا تزال المناقشات الثنائية المستمرة بين الرئيسين الروسي والأوكراني، بشأن الوسائل اللازمة لتنفيذ بروتوكول ومذكرة مينسك تنفيذا كاملا، بالغة الأهمية.

وما فتئ الأمين العام ملتزما ببذل مساعيه الحميدة للمساعدة في حل هذا الصراع العنيف. وسنواصل إبقاء المجلس على علم بالجهود الجماعية التي تبذلها هذه المنظمة لمساعدة أوكرانيا، شعبا وحكومة، على استعادة تحقيق السلام والاستقرار في البلد.

ولقد أصبح واضحا في الأسابيع الماضية، على الرغم من الاتفاقات الهامة التي تم التوصل إليها في مينسك، أننا لا نزال بعيدين عن تنفيذها تنفيذا كاملا، وبعيدين بالتالي عن تحقيق السلام المستدام في أوكرانيا أيضا. ويتحتم على جميع الجهات الفاعلة أن تفي بمسؤولياتها وأن تعيد تركيز جهودها في هذا الاتجاه. ويتحتم علينا جميعا أن نمد إليها يد المساعدة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد فرناندیث – تارانكو على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيفان سيمونوفيتش.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي كي أقدّم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التقرير الشهري السادس عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، بناء على عمل بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، وشمل الفترة من ١٨ آب/أغسطس إلى ١٦ أيلول/سبتمبر. وسأبرز اليوم بعض النتائج الرئيسية التي أوردها التقرير. ومن ثم، سأركّز على التطورات الأخيرة التي حدثت بعد تاريخ انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتم الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر سوى من حيث توقف الأعمال الهجومية على نطاق واسع. وفي حين أفيد عن الهدوء في بعض مناطق الصراع، مثل مدينة لوهانسك، تتواصل الاشتباكات بالمدفعية والدبابات والأسلحة الصغيرة يوميا في أماكن أخرى، من قبيل مدينة دونيتسك، خصوصا حول المطار، وبلدتَي ديبالتسيفي في منطقة دونيتسك وتشاستيا في منطقة لوهانسك، وهي بؤر رئيسية للتوتر القائم.

إن عدد الضحايا العسكريين والمدنيين ما زال في تزايد. فالوفيات الناجمة عن الصراع والمسجلة حاليا في المنطقة الشرقية، اعتبارا من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، يبلغ عددها ٣٧٢٤ شخصا على الأقل، وهي تشمل ضحايا حادث تحطم الطائرة الماليزية البالغ عددهم ٢٩٨ شخصا. وأود أن أضيف أن هذا العدد يشمل القتلى المسجلين من خلال المصادر المتاحة وأن من المرجح أن يكون العدد الفعلي أعلى بكثير. فهناك تسعة أشخاص تقريبا يُقتلون يوميا منذ التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار. وفي ذروة القتال خلال فصل الصيف، بلغ

المتوسط اليومي لعدد القتلى ٤٢ شخصا. والحصيلة اليومية للقتلى حاليا قريبة من المعدل الذي كان سائدا في الفترة من منتصف نيسان/أبريل إلى منتصف تموز/يوليه، والذي كان أكثر بقليل من ١٠ أشخاص يوميا.

لا تزال المناطق السكنية تقصف بصورة عشوائية بمختلف أنواع المدفعية وأنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة. وعلى سبيل المثال، أصابت عملية قصف مركز دونيتسك التي وقعت في الأول من تشرين الأول/أكتوبر حافلة وقتلت ستة مدنيين وجرحت ٢٥ آخرين. أصيب في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر موكب جنازة في قرية سارتانا، بالقرب من مدينة ماريوبول في منطقة دونتسك بصاروخ قتل سبعة مدنيين وجرح ١٨ آخرين، وقد أبلغ عن وقوع حوادث مماثلة بشكل يومي تقريبا.

والتقارير التي أفادت مؤخرا باستخدام الذخائر العنقودية في المناطق السكنية مثيرة للفزع. نظراً لمحيط تأثيرها الواسع النطاق، ودائما ما يكون للذخائر العنقودية تأثير فوري عشوائي حينما تستخدم في المناطق المدنية. ويشكل استخدامها في تلك الحالات انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، وقد يرقى إلى مستوى جريمة حرب. وقد نفت الحكومة استخدام الذخائر العنقودية حينما اتصلت بها بعثة رصد حالة حقوق الإنسان بشأن هذه المسألة. ولا بد من التحقيق فورا وبدقة في التقارير الواردة عن استخدام الذخائر العنقودية، فضلا عن تقارير القصف العشوائي للمناطق السكنية باستخدام الأسلحة التقليدية.

ولا تزال الجماعات المسلحة تروع السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بارتكاب جرائم القتل، والاختطاف، والتعذيب، وسوء المعاملة وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تدمير المنازل، والاستيلاء على الممتلكات. وتواصل اختطاف الأشخاص للحصول على فدية، وإجبارهم على العمل القسري، واستخدامهم في عمليات تبادل المحتجزين وإطلاق سراحهم مع الحكومة الأوكرانية. كما تواصل ممارسة التعبئة القسرية للمدنيين وتهدد السكان المحليين بتنفيذ عمليات الإعدام.

ولا تزال ثمة إدعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان ترتكبها بعض كتائب المتطوعين الخاضعة لسيطرة الحكومة، التي تضطلع بمهام الشرطة في بعض البلدات والقرى التي استعادت الحكومة السيطرة عليها. وواصلنا حث الحكومة على ممارسة المزيد من الرقابة على جميع قواتها، بما في ذلك كتائب المتطوعين، وضمان المساءلة عن أي انتهاكات أو جرائم يرتكبها أفراد تلك الكتائب.

والحالة الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة لا تزال محفوفة بالمخاطر، لا سيما في منطقة لوهانسك. وبالرغم من وقف إطلاق النار، لا يزال العديد من الأشخاص في منطقة النزاع محرومين للشهر الثاني من إمكانية الحصول بانتظام على المياه والكهرباء، وإمكانية وصول محدودة إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليمية. وتعتمد المساعدات الإنسانية إلى حد كبير على المتطوعين وعدد قليل من المنظمات الدولية، وهي اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة ”أطباء بلا حدود“. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص التعازي للجنة الدولية للصليب الأحمر على فقدانها لأحد الموظفين في هجوم وقع في مدينة دونيتسك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. يجب تقديم مرتكبي تلك الأعمال وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي إلى العدالة.

وقد شجع وقف إطلاق النار العديد من الأشخاص المشردين داخليا على العودة إلى منازلهم في منطقتي دونتسك ولوهانسك. ذهب البعض ببساطة لجمع ممتلكاته؛ بينما ظل آخرون في منازلهم. ويواجه أولئك الذين عادوا صعوبات خطيرة إلى جانب الحالة الأمنية الهشة، إذ دمرت ممتلكاتهم الخاصة أو أصيبت بأضرار، وأصبحت فرص العمل محدودة، بسبب إغلاق العديد من المحلات التجارية أو المصانع أبوابها.

ووفقا للهيئة الحكومية لشؤون الطوارئ في أوكرانيا، اعتبارا من ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وصل العدد الإجمالي للمشردين داخليا المسجلين ذروته التي بلغت ٣٤٠ ٠٥٩ شخص. وعدد كبير من المشردين داخليا ما زالوا غير مسجلين.

وقد أسفر النزاع في الشرق عن موجه تضامن بين الأوكرانيين نحو الأشخاص المشردين داخليا، ولكن يبدو أن قدرة المجتمعات المحلية المضيفة على مواصلة استيعاب الأشخاص المشردين داخليا أخذت تتضاءل. بينما لا يزال معظم المشردين داخليا يعيشون على مدخراتهم، يظل بعضهم خاصة أولئك من شبه جزيرة القرم، غير قادرين على الاستفادة من ودائعهم في البنوك الأوكرانية. اعتمد البرلمان الأوكراني في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر قانونا بشأن المشردين داخليا. وهذا تطور محمود. وفيما ننتظر صدوره علنا وتوقيع الرئيس عليه، نأمل كثيرا أن يوفر ضمانات مجدية للأشخاص المشردين داخليا، بما في ذلك إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، والعمالة وتوفير المأوى. سنرصد تنفيذه مع شركائنا، بما في ذلك على وجه الخصوص المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

في الأسابيع الأخيرة، كانت هناك زيادة في العمل المباشر من جانب حزب قطاع اليمين وناشطين آخرين للتخلص علنا من المسؤولين الفاسدين أو السياسيين في حزب المناطق السابق. وانطوت بعض من تلك الأعمال على العنف ضد الأفراد، لا سيما حينما تم معاملة المسؤولين بخشونة ورميهم في حاويات النفايات. في منطقة خاركيف، أطاحت الجماعات المؤيدة لحزب الوحدة بما يزيد عن ١٢ تمثالا من تماثيل لينين منذ أوائل أيلول/سبتمبر. ويبدو أن الأشخاص المحليين القائمين على إنفاذ القانون قد تغاضوا في بعض الحالات عن ارتكاب تلك الأفعال التي تزيد من حدة التوتر بين المجتمعات.

وهناك أيضا مؤشرات على وقوع حوادث في بعض المناطق تتعلق بعمليات التهديد المتصلة بالانتخابات وأعمال العنف ضد العاملين في حملات المرشحين ومنشآت الأحزاب والمرشحين. وقد انتقدت أمينة المظالم والمجتمع المدني على نطاق واسع قانون التطهير، الذي أقر في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. والقانون واسع من حيث نطاقه، ويمكن من تطهير العديد من المناصب، ويحظر على شاغلي المناصب حاليا الاحتفاظ بتلك المناصب أو استعادتها. ويمكن من الناحية النظرية تطبيقه على ملايين المسؤولين.

وبينما من الأهمية بمكان أن تتخذ الحكومة تدابير بغية مكافحة الفساد، لا بد أن تتضمن تلك التدابير ضمانات مراعاة الأصول القانونية، ويجب أن تطبق بمنأى عن التمييز. وأشجع الحكومة على مواءمة التشريعات مع المعايير الإقليمية ذات الصلة. وتترتب عن هذه التطورات آثارا سلبية على حقوق الإنسان ويمكن أن تؤدي إلى تعميق الفجوة داخل سكان أوكرانيا في الوقت الذي ينبغي أن تمضي أوكرانيا قدما بخطة السلام والمصالحة الوطنية. وفي ذلك السياق، لا تعد المساءلة شرطا مسبقا فحسب، بل حجر الزاوية لأي حل سلمي دائم للأزمة في أوكرانيا.

بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار في ٥ أيلول/سبتمبر، زادت إلى حد كبير فرص جمع رفات من لم يدفنوا من الأشخاص الذين قتلوا نتيجة للأعمال العدائية وتحديد المقابر المخصصة وغير الدائمة في منطقة النزاع. ونتيجة لذلك عثر على مئات الجثث، لكن لم يتسن تحديد هوية الكثير منها. وترحب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالجهود التي يجري بذلها من أجل تحديد هوية الجثث وتسليمها إلى ذويها وكفالة دفنها بكرامة.

في إطار تلك العملية، تلقت مسألة المقابر الجماعية المزعومة بالقرب من قرية نيزنيا كرينكا في منطقة دونتسك دعاية واسعة النطاق. وتضمنت إحدى تلك المقابر التي تقع بالقرب من مدخل القرية خمس جثث. ومقبرتان اكتشفتا

في منطقة ألغام كومونارسكا رقم ٢٢، وجد بكل مقبرة منهما جثتان. وتسنى لنا تحديد هوية الأشخاص الذين عثر علي جثتهم في المقبرة الأولى كأعضاء في الجماعات المسلحة، وردت أنباء عن مصرعهم أثناء عملية القتال. وحاليا على حد علم مراقبي حقوق الإنسان، لا توجد إدعاءات بأنه قد تم إعدامهم بإجراءات موجزة. وفيما يتعلق بالأربعة أشخاص من القبرين بالقرب من منطقة الألغام، وفقا لمسؤولين من ما يسمى جمهورية دونتسك الشعبية، هناك أدلة عدلية تفيد بتنفيذ الإعدام بإجراءات موجزة. في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، زار فريق الرصد ثلاثة مواقع من المقابر الجماعية المبلغ عنها. كما أجرى الفريق مقابلات مع أقارب الشخصين اللذين تسنى تحديد هوية جثتيهما. وتشير الشهادات إلى أن هؤلاء الأشخاص سبق أن احتجزتهم القوات الأوكرانية.

ولا بد من التحقيق بجدية في إدعاءات إعدام أربعة أشخاص عثر عليهم في مقابر بالقرب من منطقة ألغام كومونارسكا رقم ٢٢، وينبغي اتخاذ جميع التدابير للحفاظ على الأدلة. وبالرغم من أن عددا من المقابر الأخرى التي تحتوي على أكثر من جثة أبلغ عن العثور عليها في منطقة النزاع، لا يمتلك مراقبو حقوق الإنسان معلومات بأن تلك المقابر قد تحتوي على جثث ضحايا عمليات الإعدام بإجراءات موجزة أو تعسفا. إذا ما وجهت تلك الادعاءات، فثمة حاجة إلى إجراء التحقيق على النحو الواجب فيها.

والمساءلة عنصر أساسي في تحقيق المصالحة. يجب أيضا بذل الجهود من أجل مساءلة أفراد الجماعات المسلحة الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل والاختفاء القسري والتعذيب.

وفي هذا السياق، أرحب بأنَّ بروتوكول مينسك المكوَّن من ١٢ نقطة – والذي يشمل إصدار قانون يقضي بعدم محاكمة الأشخاص المرتبطين بالأحداث التي جرت في بعض أجزاء منطقتي دونيتسك ولوهانسك – يستبعد العفو عن مرتكبي جرائم من قبيل الإبادة الجماعية والإرهاب والقتل وإلحاق إصابات جسدية بليغة والاعتداء الجنسي واحتجاز رهائن والاتجار بالبشر. ولكن يبدو أنَّ القانون يسمح بالعفو عن مرتكبي أعمال التعذيب، وهو أمر ينبغي إيضاحه بغية جعْل القانون منسجماً مع المعايير والقواعد الدولية.

والتوجُّه الجديد المثير للقلق في القرم، إضافة إلى الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان المشار إليها، هو العدد المتزايد من حالات الاختفاء القسري. وأود بشكل خاص الإعراب عن القلق إزاء اختطاف أربعة من تتار القرم خلال الشهر المنقضي في القرم، وقد وُجِد أحدهم ميتاً. ومن المحتَّم توضيح مكان وجود أولئك المفقودين وإخضاع المسؤولين عن اختطافهم للمساءلة.

لا يزال تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٥ أيلول/سبتمبر هشًّا، حيث يتواصل ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. وثمة خطر واضح من أننا ربما نواجه نزاعاً آخر منخفض الحدَّة طويل الأمد، كما ذكر الأمين العام المساعد فرناندیث – تارانكو. لكنَّ اتفاق وقف إطلاق النار في ٥ أيلول/سبتمبر ما انفكَّ يشكِّل أهمَّ فرصة لحل سلمي للحالة في الشرق.

وإنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأنّه ستتوفر أفضل الفرص لصمود بروتوكول مينسك المكوَّن من ١٢ نقطة إذا نُفِّذ بالانسجام مع معايير حقوق الإنسان. والحقيقة أنه يمكن لنحو نصف بنود بروتوكول مينسك المؤلف من ١٢ نقطة أن تكون ذات تأثير إيجابي مباشر على حالة حقوق الإنسان. وللإسهام في السلام المستدام وتيسير المصالحة، ينبغي تنفيذ الاتفاق استنادا إلى احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

وأرحب أيضا بالمرسوم الذي وقَّعه الرئيس بوروشينكو في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بشأن صياغة الاستراتيجية الوطنية

لحقوق الإنسان، الهادفة إلى إيجاد آلية للحماية الشاملة لحقوق الإنسان. وتقضي الوثيقة بأن يشرف مجلس الوزراء على صياغة تلك الاستراتيجية بمشاركة سلطات الدولة والهيئات الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء الدوليين.

ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تعمل يداً بيد مع منظومة الأمم المتحدة بأكملها ومجلس أوروبا والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والحكومة لضمان اتباع نهج شامل تجاه متطلبات الأمم المتحدة، كجزء من عملية الانتساب لعضوية الاتحاد الأوروبي.

وبينما تُحضِّر أوكرانيا للانتخابات البرلمانية التي تُجرى يوم الأحد، ندعو السلطات إلى ضمان إتمامها على نحو حرٍّ ومنصف ومنفتح وفي جوٍّ من التسامح والسلام واحترام حقوق الإنسان.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السير مارك لايَل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): طلبت المملكة المتحدة عقد جلسة الإحاطة لهذا الصباح لأننا ما برحنا نشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة في أوكرانيا. فالضمّ غير القانوني للقرم والحالة البائسة لحقوق الإنسان هناك وفي شرق أوكرانيا وعدم تنفيذ روسيا لالتزاماتها بمقتضى اتفاقات مينسك، كل ذلك لا يدع لدينا أي مجالٍ للشك في أنَّ الحالة ما فتئت تُشكِّل تهديداً واضحاً للسلم والأمن الدوليين.

إنني ممتَنٌّ للأمين العام المساعد سيمونوفيتش على الإحاطة الإعلامية التي قدَّمها. والمملكة المتحدة ترحب بأعمال بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، التي تتصدى تقاريرها الموضوعية والمحايدة بفعالية لمعلومات روسيا المضللة ودعايتها. وتقريرها السادس يُعرِّي الواقع المرير للحياة في المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين في دونيتسك ولوهانسك، حيث ”واصلت الجماعات المسلحة ترويع السكان“ و ”هناك انهيار كامل للقانون والنظام“. ففي تلك المناطق، تتواصل أعمال القتل والاختطاف والتعذيب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان دون رادع، وحيث لا يجد الضحايا الحماية أو العدالة.

إنَّ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان محقة في قلقها إزاء غياب المساءلة. فمن الضروري إجراء تحقيقات مستقلة في جميع الادِّعاءات الخطيرة بالانتهاكات أيّاً كان مرتكبوها.

يساورنا القلق إزاء تقرير منظمة ”هيومن رايتس ووتش“ الصادر في هذا الأسبوع والذي يدَّعي استخدام الجيش الأوكراني للذخائر العنقودية. ونحن على علم بدحض أوكرانيا لهذه الادِّعاءات وبنفيها لاستخدام الجيش الأوكراني لتلك الذخائر. ونذكر أيضاً أنَّ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قالت اليوم إنَّ مراقبيها لم يروا أيَّ دليل على استخدام القنابل العنقودية. ونرحب بالتزام أوكرانيا بالتعاون مع ”هيومن رايتس ووتش“ وبإجراء المزيد من التحقيق في تلك الادِّعاءات.

ونحن نشعر بالانزعاج الشديد إزاء ما جاء في تقرير مفوضية حقوق الإنسان عن تدهور حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم التي ضُمَّت بشكل غير قانوني. وأدى تطبيق قوانين الاتحاد الروسي، خلافاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، إلى تقييد حريات التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والدين والعقيدة. ومعاملة التتار من سكان القرم تثير قلقا خاصا. لقد زعمت روسيا كثيرا أنَّها تشعر بالقلق إزاء حقوق الأقليات في أوكرانيا، لكننا لا نرى أيَّ دليل على تلك المخاوف بشأن حقوق التتار في القرم.

فالحالة الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات الانفصالية المسلحة لا تزال محفوفة بالمخاطر وستصبح أكثر خطورة مع اقتراب الشتاء. وإرسال روسيا قوافل إلى أوكرانيا، دون موافقة الحكومة الأوكرانية وفي خرق لسيادة أوكرانيا، عمل استفزازي ويجب ألا يتكرر. فالمساعدة الإنسانية ضرورية، ولكن يجب تقديمها في جهد دولي تنسقه الهيئات المختصة وبموافقة حكومة أوكرانيا. وإذا كانت روسيا تريد المساهمة في تحسين معيشة المدنيين المقيمين في شرق أوكرانيا، فإنه ينبغي لها أن تسحب فوراً بقية قواتها العسكرية من أوكرانيا وأن توقف تدفُّق أسلحتها للانفصاليين، وتساعد بدل ذلك في استعادة السيادة الأوكرانية وفي إيجاد حل سياسي للأزمة.

لقد وصفت الإحاطة الإعلامية التي قدَّمها الأمين العام المساعد فرناندیث – تارانكو هشاشة الحالة في شرق أوكرانيا، حيث يتواصل القتال وتستمر انتهاكات وقف إطلاق النار على أساس يومي. واتفاقات مينسك تفتح أفقاً حقيقيا لتهدئة التوترات في شرق أوكرانيا. وعلى جميع الأطراف أن تواكب الأقوال بالأفعال وأن تنفِّذ الالتزامات التي تعهَّدت بها. وقد اتخذت حكومة أوكرانيا خطوات هامة، تشمل إقرار مركز خاص لمقاطعات منطقتي دونيتسك ولوهانسك وإصدار قانون عفو يلبي المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما يشير تقرير مفوضية حقوق الإنسان. وتحضر الحكومة الآن للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها بمقتضي القانون الأوكراني في المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين في لوهانسك ودونيتسك.

وعلى النقيض من ذلك، تُواصل روسيا إمداد الأنفصاليين بالأسلحة والمواد، بما يشمل قاذفات صواريخ متعددة ومدفعية، وما زالت تحتفظ بعدة مئات من قواتها في الأراضي الأوكرانية. وفي تذكير مشؤوم آخر بالأساليب التي استخدمتها روسيا لتشكيل النزاعات المجمَّدة في مولدوفا وجورجيا، فإنها تمنح جوازات سفر لأفراد في المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين.

وكما توضح اتفاقات مينسك، فإنه لكي تستقرَّ الحالة في شرق أوكرانيا، من المهم بشكل حيوي سحب كل الجماعات المسلحة غير الشرعية والمعدات العسكرية والمقاتلين والمرتزَقة وتأمين الحدود الأوكرانية – الروسية من خلال المزيد من الرصد في ظل تحقُّق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وإذا كانت روسيا ملتزمة بتلك الاتفاقات، فما الذي دفعها إلى أن تعرقل يوم الأربعاء من هذا الأسبوع في فيينا توسيع بعثة رصد الحدود التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؟ فذلك يشكل انتهاكا للمادة ٤ من بروتوكول مينسك ويبرهن على أنَّ روسيا تسعى إلى منع الرصد الفعال لحدودها ليمكنها مواصلة تزويد الجماعات المقاتلة بالأسلحة والمعدات. ولن يتسنى استعادة الاستقرار إذا استمرت روسيا في دعم الجماعات الانفصالية التي أعرب قادتها عن عزمهم توسيع الأراضي الخاضعة لسلطتهم.

إنَّ الانتخابات البرلمانية المقررة يوم الأحد شاهد على التزام أوكرانيا بالديمقراطية. ويجب السماح لها بأن تجري دون تأثير خارجي. والسلطات الأوكرانية تتخذ خطوات لضمان ممارسة أكبر عدد ممكن من المواطنين الأوكرانيين لحقهم في التصويت، بما في ذلك من خلال تنفيذ ترتيبات من أجل الأشخاص الذين شُردوا من بيوتهم بسبب عدم الاستقرار في الشرق وأولئك القادمين من منطقة القرم التي ضُمّت بصورة غير قانونية.

ونأمل أن تعمل روسيا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن وباعتبارها طرفا في اتفاقات مينسك، على إعادة السلام والأمن في أوكرانيا باحترام نتائج الانتخابات وبدعم الانتخابات المحلية المقبلة التي تعقد بموجب القانون الأوكراني. ونناشد الروس عدم التخلي عن الالتزامات التي قطعوها، بل بدلا من ذلك أن يستخدموا نفوذهم لمنع الانفصاليين من تنظيم أي انتخابات منفصلة في دونيتسك ولوغانسك في

تشرين الثاني/نوفمبر. وستكون تلك الانتخابات غير قانونية وستخالف اتفاقات مينسك وستشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام الدائم في أوكرانيا.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمينين العامين المساعدين أوسكار فيرناندیث – تارانكو وإيفان شيمونوفتش على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونشكر بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا على أعمالها ونتطلع إلى استمرار تلقي تقاريرها. ولا بد أن يكفل لبعثتي الرصد التابعتين للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التعاون إمكانية الوصول الكامل والحر وبدون قيود إلى كامل أرض أوكرانيا، بما في ذلك القرم.

ومنذ أن اجتمعنا للمرة الأخيرة بشأن الحالة في أوكرانيا (انظر S/PV.7253)،

أصبح وقف لإطلاق النار ساري المفعول، أو بالأحرى ”إطلاق للنار ووقف لها“، وفق تفسير الانفصاليين. وخلال هذه الفترة، قُصفت القوات الأوكرانية والمدنيون حوالي ٢ ٠٠٠ مرة، وقتل حوالي ٩٠ جنديا أوكرانيا، وأصيب ٥٠٠ منهم. ويدعي رئيس الوزراء المعلن ذاتيا لما يسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية، زاخارشينكو، أن منطقة دونيتسك بأكملها تابعة لهم، وأنهم يمكن أن يحتلوا مدينتي بيرديانسك وإزيوم، ضمن مدن أخرى.

ولا يزال الجنود الروس يموتون على الأرض الأوكرانية – وهم جنود يزعم أنهم غير موجودين هناك. وتقول يلينا فاسيليفا، وهي رئيسة مجموعة نسائية روسية تسمى الشحنة ٢٠٠ من أوكرانيا إلى روسيا، إن حوالي ٤ ٠٠٠ جندي روسي قضوا نحبهم في أوكرانيا.

ولا يدخر رؤساء الجماعات الانفصالية المعينون ذاتيا في شرق أوكرانيا – وهم بمثابة بيادق في خطة نوفوروسيا الخطيرة للكرملين المتعلقة بإعادة رسم حدود أوروبا – في التسبب في تبديد ما تحقق من إنجازات في مينسك. وتمثل الهجمات بلا هوادة التي تشنها الجماعات المسلحة غير القانونية على مطار دونيتسك واقعا يوميا. وأحدث تقارير بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تفضح محاولات الجماعات المسلحة الانفصالية للاستيلاء على أهداف إستراتيجية. ولا تزال المعدات العسكرية الروسية المتطورة، والقاذفات المتعددة الصواريخ والدبابات والذخائر تسبب الموت والدمار في أرض أوكرانيا، ولا تزال الحدود مفتوحة بالكامل لذهاب وإياب الرجال الذين يرتدون الملابس العسكرية الميدانية والأزياء الوطنية للقوقاز.

وفي حقيقة الأمر لا ترصد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سوى كيلومتر واحد من قطاع كامل للحدود طوله ٤٠٠ كيلومتر، هو في الوقت الحالي خارج نطاق سيطرة أوكرانيا. وفي اجتماع للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عقد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، عطلت روسيا بمفردها تمديد أنشطة المنظمة على طول الحدود بأكملها. ويقول أندري بورغن، النائب لرئيس الوزراء المعلن ذاتيا لجمهورية دونيتسك الشعبية، وفقا لوكالة إنترفاكس ”إننا نسيطر على الحدود ولن ندع حراس الحدود الأوكرانيين يعودون إلى هنا. ونحن لسنا بحاجة إلى أي وسطاء دوليين على الحدود، أيضا“. وفعلا، لما يحتاجون إلى وجود دولي يمكن أن يشهد التدفقات غير القانونية للإمدادات العسكرية والمقاتلين الأجانب أو يسجل حقيقة أنه يجري تهريب الفحم والمعدات الأوكرانية إلى خارج البلد، مما يسبب لأوكرانيا ضررا اقتصاديا وماليا كبيرا؟

وعلينا ألا ننسى أنه في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر أرسلت روسيا ثلاث قوافل للمعونة الإنسانية بدون تدقيق فيها إلى داخل أوكرانيا في انتهاك واضح لسيادة أوكرانيا، وبدون تفتيش من السلطات الأوكرانية وبدون تنسيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. وعلى وجه الخصوص، وفورا بعد

دخول تلك القوافل الغامضة، سارع المتمردون إلى استعادة السيطرة على الأرض وعكس نجاحات أوكرانيا في تطهير منطقة الجماعات المسلحة غير القانونية.

وإذ تعد أوكرانيا لإجراء الانتخابات الوطنية البالغة الأهمية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، فإن الانفصاليين يخططون لإجراء انتخابات خاصة بهم في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر – وهي انتخابات أخرى مزيفة وغير قانونية وغير شرعية وانتهاك مستهتر وصارخ آخر لاتفاقات مينسك. ولم تتكلم روسيا، التي سارعت بإطلاق الإتهامات ضد أوكرانيا، بما في ذلك الاتهامات التي انفضح زيفها منذ فترة طويلة، ولو مرة واحدة ضد الانتهاكات المتعددة لوقف إطلاق النار على يد المتشددين غير الشرعيين الذي ما زالوا يتمتعون بدعمها الكامل.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة المدعومة من روسيا تشكل مصدرا للقلق البالغ. ولا تزال حالات القتل خارج نطاق القانون، والتعذيب، والتخويف، والإهانة العلنية، وإساءة المعاملة، والإختطاف طلبا للفدية، والعمالة القسرية السمات الدالة على المتشددين الموالين لروسيا في شرق أوكرانيا. وكما يبين أحدث تقرير لفريق الرصد، فإن أعمال العنف ضد النساء في المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون، بما فيها الاغتصاب، وصلت إلى أبعاد تبعث على القلق. وتشير المعلومات عن وجود الجنود الأطفال والمدارس العسكرية للأطفال وسط الانفصاليين المتشددين إلى انتهاكات القانون الدولي.

ويتواصل تدهور حالة طائفة التتار الأصليين في القرم التي تحلتها روسيا. وتستمر بلا هوادة الحالات المبلغ عنها للاختطاف والتعذيب وقتل الشباب الذكور من تتار القرم واضطهادهم وطردهم من المجلس في سيمفروبول، وعمليات استجواب الناشطين من الطائفة. ولكن مرة أخرى، وبالرغم من الفظائع التي ترتكبها الجماعات الانفصالية غير القانونية، لم نسمع بإدانة واحدة من روسيا لتلك الجرائم. ومن المفارقة تماما أن روسيا، التي تجاهلت باستمرار تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان عن تلك الحالات، بما في ذلك حالات الإختفاء القسري في القرم، تقتبس باستفاضة من تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان عن الاستخدام المزعوم للقنابل العنقودية في أوكرانيا. ومع أن أوكرانيا نفت إستخدام هذه القنابل، فإن انضمامها إلى إتفاقية أوسلو سيكون أفضل ترياق لأي تكهنات إضافية في ذلك الصدد، ونناشد أوكرانيا القيام بذلك العمل.

وخلافا لادعاءات روسيا، تبدي أوكرانيا التزامها بتنفيذ اتفاقات مينسك. وتعود الحياة ببطء إلى حالتها الطبيعية في المناطق المحررة من المتمردين غير الشرعيين. واعتمدت تشريعات هامة، كما ذكر الأمين العام المساعدة شيمونوفيتش. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، دخل حيز النفاذ قانون المركز الخاص للوغانسك ودونيتسك. ونشيد بالتزام أوكرانيا بمتابعة السير في طريق الإصلاحات الصعب ولكنه ضروري ونناشد الحكومة بقوة مواصلة الحوار الوطني وضمان الشمول الكامل لجميع عناصر السكان.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نشدد على أنه بدون التعاون الكامل لروسيا وامتثالها، فإن اتفاقات مينسك لن تساوي أكثر من الورق الذي دونت عليه. والحل العملي الوحيد هو الحل الذي يحترم احتراما كاملا سيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، بما في ذلك القرم باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أوكرانيا. وعلى روسيا أن تسحب فورا جميع تشكيلاتها المسلحة ومعداتها العسكرية ومقاتليها من أرض أوكرانيا، ووقف دعم الانفصاليين وتسليحهم والإدانة القاطعة للانتخابات غير القانونية التي يزمع القادة الانفصاليون إجراءها. ولا بد من كفالة الرصد الدائم والتحقق على كلا جانبي الحدود الأوكرانية – الروسية. وعلى روسيا أيضا وقف تصعيد التوترات في المنطقة الواسعة. ولا يعني مشروع الاتفاق

المقترح مؤخرا بشأن التحالف والتكامل بين الاتحاد الروسي وجمهورية أبخازيا الوكيلة أي شيء سوى ضم فعلي لجزء لا يتجزأ من جورجيا.

ومع خسارة آلاف الأرواح البشرية وتشريد مئات الآلاف، فإن من الضروري أيضا ترسيخ المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات التي وقعت خلال الحرب ضد أوكرانيا. ولا بد أن يقدم للعدالة من ارتكبوا الإنتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نناشد أوكرانيا الانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتسريع جهودها للسعي لتحقيق المساءلة. كما نؤكد مجددا على موقفنا الذي مفاده أن يجب أن يخضع للمساءلة المسؤولون عن إسقاط الطائرة MH-17، فضلا عن من أعاقوا الوصول إلى موقف سقوطها وتدخلوا في التحقيق.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمينين العامين المساعدين أوسكار فيرناندیث – تارانكو وإيفان شيمونوفتش على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد كانت الولايات المتحدة ولا تزال ثابته في التزامها بإيجاد حل سلمي للأزمة في أوكرانيا. وتحقيق السلام يقتضي الاحترام – احترام القانون الدولي واحترام الحدود واحترام كل دولة لسيادة الأخرى. وهو يتطلب وفاء المرء بالتزاماته وتحمل المرء المسؤولية عن أفعاله.

بيد أننا خلال الجلسات البالغ عددها ٢٥ جلسة التي عقدها مجلس الأمن بشأن أوكرانيا، أثبت ذلك أنه تحد هائل بالنسبة لروسيا. فروسيا لا تزال تزود الانفصاليين بالموارد والأسلحة والتدريب، وكل ذلك مع استمرار إنكارها أنها تقوم بذلك العمل. فقد أسر الانفصاليون الطيار الأوكراني نادية سافشينكو في أوكرانيا وبطريقة ما انتهى الأمر بنقلها بصورة غير قانونية إلى روسيا، حيث تجبر الآن على التعرض لما يسمى ”التقييم النفسي“، الذي تنتهك فيه حقوقها الإنسانية باستخدام عملية أصبحت سيئة السمعة في الاتحاد السوفييتي. وأطلعنا على تقارير لمواطنين أوكرانيين آخرين إحتجزوا بصورة مماثلة في روسيا، مع تجاهل مماثل للمعايير الدولية.

وهنا طريق واضح واحد لاستعادة السلام في أوكرانيا. وعلى جميع الجوانب، بما في ذلك روسيا والانفصاليون الذين تدعمهم، الوفاء بالالتزامات التي وافقت عليها في ٥ أيلول/سبتمبر في مينسك. وتشمل تلك الالتزامات الإنهاء الفوري لانتهاكات وقف إطلاق النار واستعادة سيطرة أوكرانيا على جانبها من الحدود الدولية ومراقبة الحدود من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإنشاء منطقة أمنية على كلا جانبي الحدود وسحب القوات الأجنبية والمرتزقة والمعدات من أوكرانيا وإطلاق سراح الرهائن والسجناء. واتفقت جميع الجوانب على ١٢ التزاما في ٥ أيلول/سبتمبر، واتخذ الأوكرانيون إجراء بشأن جميع الإلتزامات التي يتحملون مسؤولية عنها.

وللأسف، فإن الانفصاليين الذين يدعمهم الاتحاد الروسي وروسيا ذاتها على السواء لا ينفذان التزامات مينسك. فردا على القوانين الأوكرانية بشأن المركز الخاص والتي تمنح مزيدا من الحكم الذاتي لأجزاء في منطقتي دونيتسك لوهانسك، بما في ذلك إجراء انتخابات خاصة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الانفصاليون من جانب واحد أنهم سيجرون ما سموه انتخاباتهم المحلية في تشرين الثاني/نوفمبر. وذاك أمر غير دستوري ويتعارض تماما مع اتفاقات مينسك. وهو يكشف أيضا عن النوايا الحقيقية للانفصاليين والتي لا تتمثل في تمكين الناس بمنحهم اختيارا داخل العملية السياسية القانونية في أوكرانيا، وإنما في إجراء اقتراع آخر يمكنهم تزويره مرة أخرى.

وقد أسفرت هجمات الانفصاليين المستمرة في مختلف أنحاء دونيتسك ولوهانسك، بما في ذلك في المطار والمنطقة المحيطة

به، عن قتل وجرح العشرات من القوات المسلحة الأوكرانية والمدنيين وعن تدمير الهياكل الأساسية الحيوية. وتحدث تلك الهجمات منذ توقيع الاتفاق في مينسك وبعد دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ. وعدم الالتزام بوقف إطلاق النار لا يؤدي سوى إلى زيادة محنة ومعاناة سكان منطقة دونباس. فهم مُجبرون على العيش دون ماء أو كهرباء أو أي فرصة لكسب العيش، وهم الذين توجد مدارس أطفالهم في مرمى النيران المتبادلة. وهذه ظروف معيشية لا تليق بكائن من كان.

يحتفل شعب أوكرانيا يوم الأحد بحدث يمثل معلما هاما، حيث يتوجهون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب برلمان جديد ليبرهنوا بذلك على التزامهم بتنفيذ عملية ديمقراطية متواصلة على الرغم من الاضطرابات السياسية في العام المنقضي. ونأمل أن نرى مشاركة واسعة النطاق في الانتخابات من جانب جميع الأوكرانيين، بما في ذلك في القرم وفي دونيتسك ولوهانسك، ونشجب بقوة أي تدخل في هذه العملية الديمقراطية المشروعة.

وبينما تسعى أوكرانيا إلى بناء مستقبل آمن، يسوده السلام والاستقرار، لا تزال روسيا تحتل أوكرانيا. وفي أعقاب محاولة ضم القرم، تعهد ممثل روسيا بأنه ”لا داعي للمجلس كي يقلق حول مصير تتار القرم“ (S/PV.7157 صفحة ٢٨). ومع ذلك، فإننا نطالع تقريرا تلو الآخر يوثق الانتهاكات، بما في ذلك حالات الاحتجاز والطرد وفرض قيود على التنقل وتقليص حريات التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والدين أو المعتقد. إن الاحتلال الروسي للقرم يجب أن ينتهي وإلى أن يحدث ذلك، لا بد أن تتوقف سلطات الاحتلال الروسية عن مضايقة أبناء الأقليات الدينية والعرقية وأن تتيح لمراقبي حقوق الإنسان الدوليين ولمراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إمكانية الوصول بشكل كامل إلى القرم. فنحن نشهد في شبه جزيرة القرم كيف يمارس مجموعة من الانفصاليين الذين استولوا على السلطة بحجة حماية إحدى الأقليات القمع بصورة وحشية ضد أقلية أخرى. وينبغي ألا ننتظر شيئا خلاف ذلك من الانفصاليين الذين يحاولون فرض سيطرتهم في شرق أوكرانيا.

ونرحب بالتزام أوكرانيا بالتحقيق في الادعاءات بوجود مقابر جماعية، ونشير إلى أن أوكرانيا بدأت، في تموز/يوليه وبمساعدة خبراء دوليين، تحقيقا بشأن مواقع مقابر تحتوي على ثماني جثث عُثر عليها في سلوفيانسك بعد تحرير البلدة من سيطرة الانفصاليين. فلا أحد فوق القانون، والولايات المتحدة تؤيد إجراء تحقيق كامل وشامل ومحايد بشأن جميع مواقع المقابر المزعومة. ومن المؤكد أن التنفيذ الكامل لاتفاق مينسك من شأنه تهيئة بيئة مواتية للمضي قدما في إجراء هذه التحقيقات.

ونحن على علم أيضا بتقارير صادرة عن منظمات غير حكومية بشأن استخدام الذخائر العنقودية. ونحيط علما بإنكار الحكومة الأوكرانية لاستعمال هذه الأسلحة. ونحن نأخذ على محمل الجد تماما كل الاتهامات المتعلقة بإيذاء المدنيين وندين إدانة قاطعة أي قصف عشوائي للمناطق المدنية. ولا يمكن أن يكون هناك عذر للانتهاكات التي يرتكبها أي طرف من أطراف القتال في شرق أوكرانيا، وينبغي إجراء تحقيق كامل في جميع هذه الاتهامات بمجرد سماح الظروف الأمنية بذلك. ويعني هذا، بطبيعة الحال، ضرورة تعاون الانفصاليين وداعميهم الروس.

كان هناك تركيز كبير خلال الأيام الأخيرة على خطوط الترسيم الخاصة بوقف إطلاق النار، ولكن علينا ألا ننسى خطا أكثر أهمية، ألا وهو، الحدود الدولية. والواقع أن النقطة ٤ في اتفاق مينسك المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر والمؤلف من ١٢ نقطة تدعو إلى قيام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالرصد الدائم للحدود الدولية بين أوكرانيا وروسيا والتحقق منها. وقدمت حكومة أوكرانيا مؤخرا خطة تنص على هذا الرصد

وعلى استعادة السيطرة الأوكرانية على جانبها من الحدود ومنع النقل غير المشروع للأفراد والعتاد عبر الحدود وإنشاء منطقة أمنية خالية من الأسلحة في المناطق المتاخمة للحدود في أوكرانيا والاتحاد الروسي. ولكن روسيا لا تشارك في هذه الخطة، ولا الانفصاليون، وترفض روسيا توسيع نطاق عملية رصد منظمة الأمن والتعاون للحدود.

وإلى أن يتم نشر بعثة رصد كاملة على الحدود الدولية، سيستمر تدفق الإمدادات والمعدات من روسيا إلى الانفصاليين وسيواصل الانفصاليون عبور الحدود ذهابا وإيابا كما يحلو لهم. لقد قال الرئيس بوتين في ميلانو إنه لن يناقش مسألة رصد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للحدود حتى يتم توفير الأمن لسكان منطقة دونباس. والعكس هو الصحيح في الواقع. فلن يجد سكان دونباس الأمن إلى أن تقوم منظمة الأمن والتعاون برصد الحدود. فلا بد من استعادة سيادة أوكرانيا على كامل حدودها مع روسيا.

وإذا أمكن تأمين الحدود وأمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ليس في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في جميع أوكرانيا لانتخاب أعضاء البرلمان فحسب، ولكن أيضا في ٧ كانون الأول/ديسمبر في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، فإن ذلك سيعود بالنفع على الجميع وعلى قضية السلام والأمن أيضا. والإجراءات التي اتخذتها روسيا خلال الشهور الماضية تشكل تحديا لأهم المبادئ الأساسية لنظامنا الدولي. فالحدود لا يمكن ولا ينبغي إعادة ترسيمها تحت تهديد فوهات المدافع أو وفقا لهوى زعيم واحد ودائرة الأشخاص المقربين منه. لقد حددنا طريقا إلى السلام. واتفق الطرفان على هذا الطريق في مينسك. وهو ينطوي على التزامات محددة ويمكن التحقق منها، ويجب تنفيذها جميعا. واتخذت أوكرانيا خطوات فعلية للوفاء بالتزاماتها، في حين لم تتخذ روسيا ولا الانفصاليون الذين تدعمهم أي خطوة. ونحن ندعوهم إلى العمل فورا لتنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها، وندعوهم إلى القيام بذلك الآن.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد فرناندیز – تارانكو والسيد سيمونوفيتش على إحاطتيهما الإعلاميتين وزميلي، ممثل بريطانيا، على طلب عقد هذه الجلسة.

تواصل حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا تدهورها، كما يوضح التقرير السادس الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والذي يستند إلى عمل بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. وقد شهدنا تصاعد الأعمال العدائية التي بلغت ذروتها في بداية أيلول/سبتمبر، أي قبيل توقيع اتفاق وقف إطلاق النار. ويؤكد التقرير أنه لكي يبلغ القتال هذا المستوى من الشدة، لا بد وأن تكون الميليشيات الموالية لروسيا مدعومة من العديد من المقاتلين الأجانب، بما في ذلك مقاتلون روس، ولا بد أيضا أن يكون قد جرى تعزيز قوتها بتزويدها بأسلحة متطورة. والمسؤولون عن هذا التصعيد هم أنفسهم الذين قرروا قبل عدة شهور أن السيادة الأوكرانية يمكن انتهاكها في تحد لميثاق الأمم المتحدة.

ومنذ التوقيع على اتفاقات مينسك، ساد الاستقرار على الجبهة ككل، ما أدى إلى انخفاض المستوى العام للعنف، ولكن وقف إطلاق النار يتعرض للانتهاك بانتظام في أماكن متفرقة بسبب رغبة الانفصاليين في مجانسة الأراضي الخاضعة لسيطرتهم. وأدت الحالة في صيف هذا العام إلى زيادة كبيرة في الخسائر البشرية، من المدنيين والعسكريين على السواء، وإلى تزايد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك اللجوء إلى التعذيب والإعدام بإجراءات موجزة وعمليات الاختطاف. ونحن ندين جميع الانتهاكات للقواعد الدولية، بما في ذلك تلك التي تكفل حماية حقوق الإنسان والتي ينبغي احترامها من جانب جميع أطراف الصراع. ويصدق ذلك بصورة خاصة على المناطق

التي يسيطر عليها الانفصاليون والتي يعيش سكانها في الواقع في حالة من الخوف ويشعرون بالخطر، والتي فر منها الآلاف من المدنيين. وينبغي أن نتذكر أنه قد أعيد العمل بعقوبة الإعدام في دونيتسك؛ وأنه عندما يغادر الناس ديارهم، تتم مصادرتها؛ وأنه لم يعد هناك شرطة أو محاكم للدفاع عن الأوكرانيين في مواجهة القرارات التعسفية للميليشيات. ونتيجة لذلك، لاذ الآلاف بالفرار واضطروا لترك جميع ممتلكاتهم. ومع اقتراب فصل الشتاء، فإن المشردين سيكونون في وضع بالغ الخطورة.

إننا نتابع بقلق أيضا تدهور حالة سكان شبه جزيرة القرم. ويعاني التتار، على وجه الخصوص، من سوء المعاملة على يد جماعات الدفاع عن النفس فضلا عن العديد من المشاكل الإدارية ونزع الملكية والاعتقال التعسفي. ويجري بصورة روتينية انتهاك حقوقهم الإنسانية، مثل حريات التعبير والدين والوجدان والتنقل. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا التزامنا بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها الدولية.

وعلى الرغم من هذه الخلفية القاتمة، ظهرت ديناميات جديدة. فبفضل وقف إطلاق النار المتفق عليه في مينسك في ٥ أيلول/سبتمبر، والذي تلاه اتفاق ١٩ أيلول/سبتمبر، بدأت أخيرا عملية دبلوماسية بين كييف وموسكو.

إن فرنسا، ستواصل مع شركائها الأوروبيين، دعم هذا التواصل بين الروس والأوكرانيين، ولا سيما في إطار الشكل المتفق عليه في نورماندي في شهر حزيران/يونيه من هذا العام. وتوفر تلك الاتفاقات أساسا سليما لتصور حل للأزمة يقوم على ثلاث ركائز هي: احترام وقف إطلاق النار، ومراقبة الحدود وإجراء مناقشات سياسية تهدف إلى إيجاد حل دائم. والمناقشات جارية، حيث التقى الرئيسان بوتين وبوروشينكو في ميلانو الأسبوع الماضي على هامش مؤتمر القمة الآسيوي الأوروبي. وبصفة عامة، أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بمراقبة الحدود ورصد وقف إطلاق النار. ومع ذلك، فإننا سنظل متنبهين لضمان توقف دعم الانفصاليين أخيرا، ووضع حد لإضعاف الدولة وسيادة القانون، والاحترام الكامل لوقف إطلاق النار. ونحن في انتظار تأمين الحدود الروسية الأوكرانية ومراقبتها بشكل دائم، تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونعتقد أنه ينبغي تعزيز ولاية بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في الأراضي الروسية، وتوسيعها في أسرع وقت ممكن لتغطية المعابر الحدودية الأخرى.

تشهد تلك الجهود على التزامنا الجماعي بحل الأزمة في أوكرانيا. إلا أنه لا يمكن حل الأزمة إلا إذا عملت جميع الأطراف الفاعلة بنفس القدر من حسن النية. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها أوكرانيا لتنفيذ التزاماتها، وخاصة اعتماد البرلمان الأوكراني لقانون يضع تصورا لمركز مؤقت للحكم الذاتي المحلي لمناطق معينة. وفي هذا الصدد، فإننا نأمل أن يؤدي إنشاء هذا المركز الجديد من خلال الانتخابات المحلية المقبلة إلى إتاحة فرصة لجميع الأطراف للالتزام بحزم بوقف التصعيد والتوصل إلى حل للأزمة.

وعلاوة على ذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى العمل بفعالية لإتاحة إمكانية اجراء انتخابات برلمانية مبكرة هذا الأحد، وفقا للمعايير الدولية، وعلى كافة الأراضي الأوكرانية. إن تلك الانتخابات حاسمة لتمكين أوكرانيا من مواصلة مسار الإصلاحات الضرورية. إن أولئك الذين يعارضون الانتخابات سيظهرون رفضهم للتسوية وإحلال السلام. تشكل الانتخابات المقرر عقدها يوم الأحد، فرصة لبداية جديدة لأوكرانيا، وللاتحاد الروسي وللاستقرار في المنطقة بأسرها.

السيدة بايك جي – آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد فرناندیز – تارنكو، والأمين العام المساعد سيمونوفيتش، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

منذ التوقيع على اتفاق مينسك، تراقب جمهورية كوريا الحالة في شرق أوكرانيا عن كثب، مع توقع إمكانية حدوث نقطة تحول في اتجاه إيجاد حل سياسي للأزمة. ومع ذلك، ورغم التراجع العام في أعمال العنف، فقد احتدم القتال في دونيتسك مع تقارير يومية عن عمليات قصف ومناوشات تهدد بعرقلة وقف إطلاق النار الهش. إننا قلقون بوجه خاص جراء التقرير الذي يفيد بسقوط أكثر من ٣٠٠ ضحية منذ دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ. وتظهر هذه الانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار بوضوح استمرار خطر تصاعد التوتر من جديد. يجب أن نضع في اعتبارنا أنه يمكن لأقل استفزاز أن يؤدي مرة أخرى إلى خروج الحالة عن نطاق السيطرة. وفي ضوء هذا الوضع الميداني المضطرب، يجب على جميع الأطراف المعنية اتخاذ خطوات فورية وذات مصداقية تصب في اتجاه احترام وقف إطلاق نار دائم، بما في ذلك التنفيذ الكامل لمذكرة تفاهم مينسك الخاصة بوقف إطلاق النار. ويجب وضع حد فورا لأي إجراءات استفزازية أو تحريضية أخرى تهدف إلى تعطيل عملية السلام.

وفي هذا الصدد، فإننا نعتقد أنه يجب أن تكون ثمة رقابة فعالة، وتحقق يتسم بالمصداقية من وقف إطلاق النار كجزء لا يتجزأ من تنفيذ مذكرة تفاهم مينسك بشأن وقف إطلاق النار. ويشكل إنشاء آلية رصد ذات طبيعة دولية ومحايدة، كما يتجلى من خلال بعثة الرصد الخاصة بأوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أداة لا غنى عنها للتحقق من هذه الالتزامات المتعلقة بوقف إطلاق النار. وفي الوقت نفسه، يتعين ضمان الأطراف الفاعلة في الميدان بشكل كامل لسلامة وأمن الموظفين الدوليين الذين يعملون في ظروف صعبة.

كما نغتنم هذه الفرصة أيضا لنكرر دعمنا الكامل لعمل البعثة الدولية لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. وكما فصل تقريرها الأخير، فقد أدى القتال الذي طال أمده في شرق أوكرانيا إلى المزيد من التدهور في حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية، وهو ما لا يزال يشكل مصدر قلق عميق. ومن دواعي حزننا وقوع أكثر من ٣ ٠٠٠ ضحية حتى الآن، وعدد كبير من المشردين داخليا، الذين تزداد حالتهم سوءا مع بداية فصل الشتاء. وعلاوة على ذلك، تشير التقارير المتعلقة باقتراف الجماعات المسلحة غير المشروعة لانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، تشمل عمليات قتل واختطاف واحتجاز تعسفي وتعذيب، إلى الضرورة الملحة لتقديم الجناة إلى العدالة وتحقيق المساءلة.

ونود أن نكرر، نظرا للانتخابات المهمة المقرر إجراؤها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أن إجراء عملية سياسية شاملة للجميع يمثل الركيزة الأساسية لمستقبل مستقر وديمقراطي لجميع أبناء الشعب الأوكراني. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالخطوات التدريجية التي اتخذتها الحكومة الأوكرانية فيما يخص تنفيذ أحكام مذكرة تفاهم مينسك بشأن وقف إطلاق النار، ولا سيما اعتماد مشروع قانون بشأن العفو والمركز الخاص للمنطقة الشرقية، الذي يعد خطوة مهمة في اتجاه تنفيذ عملية سياسية أكثر شمولية، نأمل أن توفر أساسا سليما لنزع فتيل التوتر. وفي الختام، تدعم جمهورية كوريا الجهود الدبلوماسية الجارية من أجل تحقيق الاستقرار في أوكرانيا، بما في ذلك الاجتماعات الأخيرة على هامش مؤتمر القمة الآسيوي الأوروبي في ميلانو. وفي حين أن الحالة الميدانية لا تزال متوترة، تعطينا هذه الجهود الدبلوماسية البناءة أسبابا للأمل. إننا نشجع مرة أخرى جميع الأطراف المعنية على مواصلة بذل أقصى الجهود للتوصل إلى حل سياسي سلمي.

السيد الحمود (الأردن): أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأمين العام المساعد للشؤون السياسية السيد أوسكار فرناندیز – تارنكو، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان السيد إيفان سيمونوفيتش، على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين، بشأن آخر التطورات في أوكرانيا وأوضاع حقوق الإنسان هناك.

إن الأردن قد أحاط علما بالتقرير السادس لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، الذي أصدره مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ونعرب في هذا الصدد عن أسفنا جراء عدم تطبيق أهم نقاط خطة السلام، وهي الوقف الكامل للاشتباكات والعمليات الهجومية بين القوات الأوكرانية والانفصاليين على الرغم من تدني وتيرتها. كما يؤسفنا رؤية استمرار ارتكاب انتهاكات في حق المدنيين، من تهجير وتعذيب نفسي وجسدي. فضلا عن تدمير الممتلكات وحرمان المدنيين من حقهم في الشعور بالأمن والاستقرار. كما يساور الأردن القلق جراء تقارير منظمات حقوق الإنسان، بشأن استخدام قنابل عنقودية في العديد من الهجمات، مما يشكل خرقا لأحكام القانون الدولي، وتطورا خطيرا يهدد حياة المدنيين. وفي هذا السياق، فإننا ندعو إلى إجراء تحقيق دولي مستقل وموضوعي للتحقق من استخدام هذه الذخائر المحظورة دوليا.

ويعرب الأردن عن دعمه لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، وكذلك لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على الدور الهام الذي تقومان به فيما يخص متابعة الأحداث وتقديم تقارير دورية للمجلس، حول الحقائق التي تحدث ميدانيا في أوكرانيا وخاصة في المنطقة الشرقية. وندعو الحكومة الأوكرانية والانفصاليين إلى تسهيل دخول البعثتين إلى جميع المناطق دون عوائق، للاستمرار في القيام بعملهما الإنساني، وتعزيز الأمن والاستقرار، كما نؤكد مجددا دعمنا الكامل لحل هذه الأزمة من خلال الحوار والدبلوماسية، وعلى ضرورة حماية المدنيين واحترام أحكام القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان، ومحاسبة المسؤولين عن تلك الهجمات غير المشروعة ضد المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان.

إن وقف هذا النزاع، يعتبر مسؤولية سياسية وقانونية وأخلاقية تقع على عاتق جميع الأطراف.

ويجب على مجلس الأمن كذلك أن يقوم بدوره وأن يبذل كل ما باستطاعته من جهود لتسهيل التوصل إلى حل سياسي يحترم سيادة أوكرانيا ووحدتها. وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها وباتفاق السلام ومذكرة مينسك، وتغليب الإرادة الحقيقية من أجل تجاوز الخلافات في وجهات النظر والتوصل إلى حل مستدام.

ونرحب بالخطوات الإيجابية التي قامت بها أوكرانيا مؤخرا، والمتمثلة في المصادقة على بعض القوانين التشريعية من أبرزها منح وضع خاص لبعض المناطق في مدينتي دونيتسك ولوهانسك، يشمل حكما ذاتيا لمدة ثلاث سنوات وإجراء انتخابات محلية في كانون الأول/ديسمبر القادم. ونحث الحكومة الأوكرانية على بذل المزيد من الجهود لضمان حقوق جميع مواطني أوكرانيا، بما في ذلك حقوق الأقليات، ومنحهم حقوقا عادلة ومتساوية، حيث أن العدالة وحماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي من أهم عوامل الأمن والاستقرار. ونأمل أن تجري الانتخابات البرلمانية في أوكرانيا، المقررة في ٢٦ من الشهر الجاري، في أجواء يسودها الاستقرار والثقة، من شأنها أن تساهم في تعزيز عملية الإصلاح واستعادة الشرعية والديمقراطية للحياة السياسية في أوكرانيا.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أنا أيضا أود أن أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد أوسكار فيرناندیث – تارانكو، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، السيد إيفان سيمونوفيتش، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

يساور لكسمبرغ بالغ القلق إزاء حالة حقوق الإنسان في شرق أوكرانيا، لا سيما في المنطقتين لوهانسك ودونيتسك، اللتين أصبحتا الآن خارج نطاق سيطرة حكومة أوكرانيا. وندين الحالات الكثيرة لعمليات القتل، والاختطافات، والتعذيب، والإعدامات الصورية، والسخرة، والتجنيد

القسري، التي تتحمل مسؤوليتها الجماعات الانفصالية المسلحة. وتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

يشير أيضا إلى اعتماد مدونة جنائية غير قانونية لإعادة العمل بعقوبة الإعدام على بعض الجرائم، ومصادرة منازل الأشخاص الذين فروا من النزاع، والإهانة العلنية للخصوم السياسيين والجنود الأوكرانيين الأسرى. وتلك الأعمال تستحق استنكارنا بالإجماع.

كما ندين انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها كتائب المتطوعين التي تساند القوات الأوكرانية. ونحن على علم بالمزاعم المتعلقة باستخدام القنابل العنقودية من جانب الأطراف في النزاع في شرق أوكرانيا. بيد أن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تتمكن من تأكيد حقيقة تلك المزاعم، ونشير إلى أن أوكرانيا أنكرت أن قواتها استخدمت تلك الأسلحة. ونرحب باستعداد أوكرانيا للتعاون مع تحقيق محايد ومستقل لتسليط الضوء على تلك المزاعم الخطيرة، ونتوقع أن يحذو الانفصاليون نفس الحذو. والهجمات على المناطق الآهلة بالسكان ينبغي استنكارها ويجب أن تتوقف.

ومن حق أوكرانيا، بل من واجبها أن تدافع عن ترابها ضد الانتهاكات المستمرة والمتكررة لسيادتها وسلامتها الإقليمية. وفي الوقت ذاته، لا بد لأوكرانيا أن تحترم التزاماتها الدولية، ولا بد لقواتها أن تتصرف دوما بصورة متكافئة ومحترزة. وكما قال المفوض السامي لحقوق الإنسان، بالنظر إلى ازدياد التقارير عما يُقترف في منطقة النزاع من انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، فمن الأهمية بمكان كفالة المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب.

إن الحالة في شرق أوكرانيا ينبغي ألا تجعلنا ننسى المشاكل المستمرة في القرم منذ أن ضمتها روسيا بصورة غير قانونية، في انتهاك صارخ لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨. فحقوق الأقليات ما زالت تُنتهك، لا سيما حقوق تتار القرم والسكان الناطقين باللغة الأوكرانية، الذين تعارض أغلبيتهم الساحقة التغييرات السياسية التي وقعت مؤخرا. ويساورنا بالغ القلق إزاء الترهيب الذي يستهدف مجلس شعب تتار القرم وأعضائه، والناشطين من تتار القرم والصحفيين الذين يغطون تلك الأحداث.

ونرحب بإقرار بروتوكول مينسك المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ومذكرة مينسك المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر، في سياق مجموعة الاتصال الثلاثية، مما يشكل خطوة صوب التوصل إلى حل سياسي دائم للأزمة. وذلك الحل يجب أن يكون مستندا إلى احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ونحيط علما بانخفاض المستوى العام لأعمال العنف في أعقاب إبرام اتفاق وقف إطلاق النار. لكن وقف إطلاق النار ما زال يُنتهك على نحو متكرر، لا سيما من جانب الانفصاليين، وهو ما نستنكره استنكارا شديدا.

وترحب لكسمبرغ بجهود أوكرانيا لتنفيذ ما تعهدت به من التزامات، بما في ذلك إقرار البرلمان الأوكراني لقانون يمنح العفو ومركزا مؤقتا للحكم الذاتي المحلي. ويجب علينا الآن أن نضاعف جهودنا لكفالة وفاء الأطراف بجميع الالتزامات الأخرى التي تم التعهد بها في وثيقتي مينسك. ويوم الإثنين في لكسمبرغ، شدد الاتحاد الأوروبي على مسؤولية الاتحاد الروسي في ذلك الصدد، ودعا إلى انسحاب الجماعات المسلحة، والعتاد العسكري، والمقاتلين والمرتزقة غير القانونيين، فضلا عن تأمين الحدود بين أوكرانيا وروسيا، والرصد المستمر لتلك الحدود من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونأسف لعدم تمكننا حتى الآن من توسيع نطاق بعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المركزين الحدوديين في غوكوفو ودونيتسك ليشمل المعابر الحدودية الأخرى المحاذية للإقليم الذي يحتله الانفصاليون.

ونشيد بالخطوات التي اتخذتها حكومة أوكرانيا بغية إجراء الانتخابات البرلمانية على النحو المناسب بعد يومين من الآن، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وتلك الانتخابات ستمكن البلد من مواصلة الإصلاحات الإيجابية التي بدأت قبل بضعة أشهر. ولكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة، فإن البعثة الانتخابية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستقوم بدور رئيسي، وبلدي، شأنه في ذلك شأن البلدان الأخرى الممثلة حول هذه الطاولة، سيشارك مشاركة فعالة في تلك البعثة.

وندعو الاتحاد الروسي إلى استخدام ما له من نفوذ على الانفصاليين للتشجيع على إجراء الانتخابات المحلية بصورة مناسبة، المقررة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، في إطار القانون الأوكراني الجديد. والواقع أن ما من شيء سوى تلك تلك الانتخابات سيمكن من اختيار الممثلين الشرعيين للمناطق المعنية، الذين سيكون بمقدورهم المشاركة في استئناف حوار وطني جامع في أوكرانيا. وأختتم كلمتي بتكرار مسألة بديهية. لقد حان الوقت لإنهاء هذا النزاع، الذي أسفر فعلا عن وفاة أكثر من ٧٠٠ ٣ شخص، بمن فيهم ما لايقل عن ٣٦ طفلا. ويتيح الاتفاقان اللذان تم التوصل إليهما في مينسك فرصة فريدة ينبغي اغتنامها من أجل استعادة السلام. وليس من مصلحة أي أحد أن يتجذر نزاع جديد في القارة الأوروبية.

السيد كوينلن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، فيرناندیث – تارانكو، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، سيمونوفيتش، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وتؤيد أستراليا العمل الجاري الذي يقوم به مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، التي تكتسي بالغ الأهمية لتمكين المجلس من تقييم التطورات في أوكرانيا، مما يشكل مهمة من الواضح أننا بحاجة إليها. وكما رأينا، فإن التقرير السادس لبعثة رصد حقوق الإنسان يثير مرة أخرى شواغل بالغة.

لقد وقعت بعض التطورات المشجعة في الفترة المشمولة بالتقرير ومنذئذ، لا سيما اتفاق وقف إطلاق النار وبروتوكول مينسك في أيلول/سبتمبر، واستعادة القانون والنظام في بعض أجزاء شرق أوكرانيا، والتخفيض الجزئي لقوام وعتاد بعض الأفراد العسكريين الروس من التراب الأوكراني. لكن ما يثير بالغ القلق هو استمرار الأعمال القتالية في أجزاء من شرق أوكرانيا، مما أسفر عن أكثر من ٣٠٠ قتيل – من المدنيين والمقاتلين – منذ بداية وقف إطلاق النار. والتقرير الأخير يتضمن التفاصيل عن الخسائر الكبيرة، والأعداد الكبيرة من الأشخاص المشردين، والحالة المتردية للبنى التحتية الأساسية وآلاف الأطفال الذين لا يمكنهم الحصول على التعليم.

وتدعو أستراليا جميع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار، والدخول في حوار حقيقي وبناء للتوصل إلى حل سياسي.

ويقدم التقرير صورة مقلقة للغاية للحياة في الأراضي الأوكرانية في المنطقة الشرقية التي تحتلها الجماعات المسلحة. ومع ذلك، لدينا مرة أخرى تقرير آخر للأمم المتحدة يوثق انهيار القانون والنظام في المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين. إن التقارير عن عمليات الاختطاف طلبا للفدية، والعمل القسري، والتعذيب والقتل خارج نطاق القانون كلها سمات مميزة للإجرام وعدم الشرعية. إن قتل أحد موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر بقصف في دونيتسك يدعو إلى الأسف الشديد، كما يسلط الضوء مرة أخرى على ضرورة قيام جميع الأطراف باحترام القانون الإنساني الدولي. ولا بد من التحقيق على النحو المناسب في أي انتهاكات للقانون الإنساني الدولي يرتكبها أي طرف من أطراف النزاع، ولا بد من محاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات.

من الواضح أن التمسك بوقف إطلاق النار خطوة هامة تمكن من إيجاد حل سياسي، كذلك فإنه يحافظ على سيادة

أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ويساورنا القلق إزاء ورود تقارير موثوق بها، بما في ذلك تقارير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عن أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب ما برحوا يعبرون الحدود الروسية إلى أوكرانيا، وعن هجمات واسعة النطاق على نقاط التفتيش الواقعة على الحدود الأوكرانية. ولا بد من وقف ذلك. يجب ضمان أمن الحدود الأوكرانية الروسية، والوضع الأمثل هو وجود مراقبة دائمة تحت إشراف موسع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومما يبعث على القلق أن روسيا قد عرقلت ذلك.

نحيط علما بالتقارير عن استخدام محتمل للذخائر المحظورة والقصف العشوائي. نلاحظ أيضا أن حكومة أوكرانيا أنكرت دورها في أي من هذه الانتهاكات. من الواضح أنه ينبغي تحديد الحقائق. إذا وقعت هذه الانتهاكات، فيجب أن تتوقف ونلاحظ أيضا أن استمرار انتهاك وقف إطلاق النار يحول دون إعادة توطين الآلاف من الأشخاص المشردين داخليا جراء الصراع. وكما شدد الأمين العام المساعد سيمونوفيتش هذا الصباح، فهذا أمر يبعث على القلق الشديد نظراً لحلول فصل الشتاء.

ستقوم أوكرانيا بإجراء انتخابات برلمانية في غضون يومين. للأوكرانيين الحق في أن تكون تلك الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة. ومن الجلي أنها ينبغي أن تُجري من دون أي تدخل خارجي. ويجب أن تجري في بيئة آمنة تحمي حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات ضمن الإطار التشريعي في أوكرانيا.

إن الإعلانات الصادرة ذاتيا عن جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبية بأنهما تنويان إجراء انتخابات منفصلة في تشرين الثاني/نوفمبر تتعارض مع نص وروح بروتوكول مينسك وتقوض الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي مستدام ضمن الإطار التشريعي لأوكرانيا. لا يمكن أن يكون لهذه الانتخابات المزعومة أي شرعية. وكما يذكر التقرير، يجري إنشاء هياكل إدارية موازية في دونيتسك لوهانسك لا تتوافق مع القواعد والمعايير الدولية، أو، بالطبع، مع الدستور الأوكراني.

مرة أخرى، يسترعي التقرير اهتمام المجلس إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان المتعددة والمثيرة للقلق في إقليم القرم الذي جرى ضمه بشكل غير قانوني، بما في ذلك فرض القوانين الروسية التي تقيد حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والديانة. إن ما يتعرض إليه السكان التتار في القرم من اضطهاد وتخويف أمر غير مقبول.

والأبعاد الدولية للصراع في أوكرانيا معروفة لنا جميعا، بما في ذلك الأسر في أستراليا التي لا تزال في حالة حزن على فقدان أحبائها الذين كانوا على متن الرحلة الجوية MH-17. جميع المعلومات المتاحة، بما في ذلك تقرير التحقيق الأولي المستقل الصادر عن مجلس السلامة الهولندية، تتماشى مع التقييم الذي يفيد بأن الرحلة MH-17 قد أسقطت بصاروخ أرض – جو أطلق من موقع خاضع لسيطرة الانفصاليين الذين يحظون بدعم روسي. لا تزال أستراليا، ملتزمة مع شركائنا الهولنديين والماليزيين بالعودة إلى موقع الحادث عندما تصبح الظروف آمنة للقيام بذلك وبأن تفعل كل ما في وسعها لمثول المسؤولين عن إسقاط الرحلة الجوية MH-17 وقتل جميع من كانوا على متنها، أمام العدالة.

في الختام، يجب ألا نغفل السبب الجذري للحالة في شرقي أوكرانيا، ألا وهوي استمرار الحملة الروسية المتعمدة لزعزعة الاستقرار. ومع ذلك، هناك طريق واضح لإنهاء أعمال العنف في شرقي أوكرانيا. يجب على روسيا أن تسحب كل ما قدمته من دعم للانفصاليين، وتعمل على إزاحة جميع القوات والأصول العسكرية من الأراضي الأوكرانية، وأن تحترم حدود أوكرانيا، وأن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك، وإن تشارك في حوار حقيقي مع أوكرانيا. وما من شأن رفض روسيا المستمر التجاوب مع دعوة المجتمع الدولي لوقف تصعيد هذه الأزمة إلا أن يؤدي إلى زيادة عزل روسيا.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نشكر السيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، على إحاطته الإعلامية بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، ونشكر السيد أوسكار فرنانديث – تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. ونقدر الجهود التي بذلاها، إلى جانب الأمين العام، في ذلك البلد.

ويصف التقريرالمعروض علينا حالة حقوق الإنسان في شرقي أوكرانيا بطريقة مثيرة للقلق. إن الزيادة الكبيرة في انتهاكات الحق في الحياة والحرية والأمن التي تؤثر على المدنيين الآن في دونباس تؤكد الحاجة إلى استعادة سيادة القانون واحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدة أراضيها عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ والقانون الدولي. والتقارير الأخيرة تبعث على شديد القلق، إذ أنها تشير إلى إمكانية استخدام القنابل العنقودية في شرقي أوكرانيا. ويجب التحقيق فيها. ويجب تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة في حال ثبوت صحتها. كما ذكرنا في منتديات مختلفة، فإننا ندين استخدام هذه الأسلحة. ونحض البلدان التي لم توقّع وتصدّق بعد على اتفاقية الذخائر العنقودية على أن تفعل ذلك في المستقبل القريب.

ونؤكد مجددا على وجوب ضمان المساءلة عن جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي تُرتكب في أوكرانيا. ومن المهم بنفس القدر أن تفرغ السلطات من التحقيق وتقديم المسؤولين عن مقتل ٤٨ شخصا في أوديسا في ٢ أيار/مايو إلى العدالة، وأن تقدم توضيحا عن عدم قيام قوات الأمن بأي عمل في أوانه وعلى نحو حاسم. ويساورنا القلق أيضا إزاء حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم، ولا سيما فيما يتعلق بالتمييز ضد مواطني أوكرانيا والأقلية من التتار.

أما على الصعيد الإنساني، فنشعر بالقلق إزاء حالة الأشخاص المشردين داخليا في شرقي أوكرانيا، والذين يزيد مجموع عددهم الآن على ٤٠٠ ٠٠٠ شخص، وفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومعظمهم من النساء والأطفال – وهي دلالة واضحة على خطورة الأزمة. وفي هذا الصدد، نشيد باعتماد برلمان أوكرانيا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر القانون المتعلق بحقوق وحريات الأشخاص المشردين داخليا .

نود التأكيد مجددا، قبيل الانتخابات المقررة في نهاية هذا الأسبوع، على أن عملية سياسية شاملة مبنية على الحوار، تعد أمرا أساسيا من أجل مستقبل مستقر وديمقراطي لجميع أبناء الشعب الأوكراني. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بالخطوات المتواصلة التي اتخذتها الحكومة الأوكرانية لتنفيذ أحكام بروتوكول مينسك، وعلى وجه التحديد تلك المتعلقة بوقف إطلاق النار، وإطلاق سراح جميع السجناء، وانسحاب الجماعات المسلحة، ونزع سلاح تلك الجماعات.

أخيرا، وإلى جانب الدعوة المتكررة إلى الإسراع في ضمان الاحترام الكامل لسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان في أوكرانيا، بما في ذلك حقوق جميع الأقليات، نكرر الإعراب عن تأييدنا للأعمال التي تضطلع بها بعثة رصد حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، بالتعاون مع بعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمينين العامين المساعدين فرنانديث – تارانكو وسيمونوفيتش على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تلاحظ الصين أنه، منذ التوقيع على اتفاقات مينسك بين الحكومة الأوكرانية وملیشيات المنطقة الشرقية في بداية أيلول/سبتمبر، لم تجر أي اشتباكات المسلحة واسعة النطاق في شرقي أوكرانيا. ومع ذلك، لا تزال الحالة الأمنية في الميدان هشة، مع شن هجمات عنيفة متفرقة، مما يشكل انتهاكا لاتفاق وقف إطلاق النار، ويتسبب في وقوع إصابات وإلحاق أضرار بالهياكل الأساسية.

والصين تشعر ببالغ القلق والانشغال إزاء ذلك الوضع. وينبغي أن تتمثل الأولوية القصوى الآن في تنفيذ الأطراف المعنية لاتفاقي مينسك بشكل فعال وشامل وضمان تحقيق وقف إطلاق النار ووقف أعمال العنف في شرق أوكرانيا. هذه هي الطريقة الأساسية لتخفيف الوضع الإنساني في البلاد، كما أنها ستهيئ الظروف الضرورية لتقديم المساعدة الإنسانية. والصين تأمل أن بواصل المجتمع الدولي الاضطلاع بدور بناء في تحسين الوضع الإنساني في أوكرانيا. وتؤكد الصين على موقفها الثابت بضرورة أن تلتزم أجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالات الإغاثة الإنسانية الدولية بمبادئ الموضوعية والحياد في القيام بعملها.

إن مسألة أوكرانيا تنطوي على تاريخ معقد يلقي بظلاله على القضايا المعاصرة. وينبغي للأطراف المعنية معالجة جذور المشكلة وإيجاد حل جوهري. وإلى جانب تلبية الحقوق والمصالح والمطالبات المشروعة لكل المناطق والمجموعات العرقية في أوكرانيا بالكامل، لا بد من إيلاء الاهتمام لمعالجة الشواغل المشروعة للأطراف وتحقيق توازن في المصالح بين جميع الأطراف. والحل السياسي هو السبيل السليم الوحيد لحل مسألة أوكرانيا. وتأمل الصين في أن تستمر الأطراف المعنية في تنفيذ اتفاقي مينسك وبذل المزيد من الجهد والتفاعل البناء والبدء في أقرب وقت ممكن في حوار شامل من شأنه التوصل إلى تسوية سياسية متوازنة ودائمة وشاملة لمسألة أوكرانيا.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى لإقناع الأطراف المعنية بتحقيق الاستفادة الكاملة من قنوات الاتصال وفرص الحوار القائمة، واتخاذ إجراءات مؤاتية لإرساء الثقة المتبادلة وتجنب المواجهة. والصين تدعم أي جهود من شأنها أن تساعد الطرفين على الانخراط في حوار ومشاورات تفضي للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة، وسنواصل القيام بدور فعال وبناء في السعي إلى تسوية سياسية لمسألة أوكرانيا.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة. وأشكر أيضاً السيد أوسكار فرناندیث – ترانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن الحالة السياسية وحقوق الإنسان، على التوالي، في أوكرانيا.

لقد انشغل مجلس الأمن بالنزاع في أوكرانيا منذ شباط/فبراير. وفي الأشهر التالية، قتل أكثر من ٣ ٧٠٠ شخص، وأصيب ما يزيد على ٠٠٠ ٩ من المدنيين وطرد زهاء ٠٠٠ ٨٢٤ من الأوكرانيين من ديارهم. وهناك أكثر من ٠٠٠ ٤٣٠ من المشردين داخلياً. وموقف رواندا واضح وثابت؛ ويدور حول ثلاثة مبادئ أساسية. أولاً، وقف الأعمال القتالية وضمان احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها ووحدة أراضيها؛ ثانياً، تشجيع حوار حقيقي بين الأوكرانيين، والنهوض بالمصالحة الوطنية، وإقامة الحكم الذاتي واحترام حقوق الأقليات؛ ثالثاً، ضمان تسوية دبلوماسية للأزمة، تشارك فيها البلدان والمنظمات في المنطقة.

وفي هذا السياق، ترحب رواندا بالتوقيع على بروتوكول اتفاق مينسك المؤلف من ١٢ نقطة في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الذي أعلن بموجبه وقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا، وكذلك مذكرته التنفيذية الموقعة في ١٩ أيلول/سبتمبر برعاية فريق الاتصال الثلاثي. ونحيط علماً مع الارتياح بالخطوات التي اتخاذها الرئيس بترو بوروشينكو والبرلمان الأوكراني بالفعل لتنفيذ الاتفاقين، أي تنفيذ وقف إطلاق النار وتبادل المحتجزين واعتماد قوانين العفو والحكم الذاتي. ونرى أن الانتخابات البرلمانية يوم الأحد ستساعد على تنفيذ هذين الاتفاقين، نظراً لأهميتهما الحاسمة لترسيخ الديمقراطية والتنوع وسيادة القانون في أوكرانيا. ومع ذلك، فإننا تشعر بالقلق إزاء التصريحات التحريضية للانفصاليين المسلحين ضد تلك الانتخابات، ونؤكد أن الانتخابات التي تنظمها الحكومة

الشرعية في كييف هي الانتخابات الدستورية الوحيدة التي تتماشى مع اتفاقي مينسك.

ومع أن وقف إطلاق النار قد أثار الأمل في السلام في أوكرانيا، فقد أزعجنا بيان رئيس وزراء جمهورية دونيتسك الشعبية المعلنة ذاتياً، الذي أعلن فيه رسمياً انتهاء وقف إطلاق النار، في أعقاب انتهاكات منتظمة من قبل أطراف مسلحة. وفي هذا السياق، نكرر دعوتنا لكل الجماعات المسلحة غير الشرعية في أوكرانيا، وخاصة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك لإلقاء أسلحتها، ونحث فريق الاتصال الثلاثي على أن يستخدم نفوذه لضمان عدم عرقلة عمل بعثة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكفالة الاحترام الكامل لبروتوكول مينسك.

ورواندا تشعر بانزعاج شديد إزاء نتائج التقرير نصف السنوي لبعثة مراقبة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في أوكرانيا. وندين استمرار أنشطة الترويع من جانب الجماعات المسلحة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، حيث ارتكبت عمليات القتل والخطف والتعذيب وسوء المعاملة وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تدمير المنازل والاستيلاء على الممتلكات. وندين بنفس القدر الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي يرتكبها بعض كتائب المتطوعين تحت سيطرة حكومة أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، نعرب عن قلقنا إزاء استخدام الأسلحة الثقيلة والقصف العشوائي للمناطق المكتظة بالسكان، بما في ذلك من خلال ما ذُكِر عن استخدام الذخائر العنقودية. وفي ضوء رد الحكومة الأوكرانية، التي نفت استخدام ذخائر غير مشروعة، نأمل أن يجرى تحقيق كامل وشامل ومستقل لإلقاء الضوء على تلك المزاعم.

عموماً، وفي ضوء الصورة القاتمة لحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، تحث رواندا جميع الأطراف المتصارعة على الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونرحب بالتزام الحكومة الأوكرانية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها، بما في ذلك التقارير بشأن المقابر الجماعية، ونؤكد أنه ينبغي مساءلة الجناة، بمن فيهم أولئك الذين يتحملون مسؤولية القيادة.

وأود أن أختتم بياني مشيراً إلى أنه مع استمرار القتال، واقتراب حلول فصل الشتاء، ونقص الغاز الحالي في أوكرانيا، يتجه الجزء الشرقي من البلاد نحو كارثة إنسانية. ولذلك، فإننا ندعو القادة السياسيين في أوكرانيا، وأولئك الذين يملكون تأثيراً عليهم، لإظهار القيادة والشعور بالمسؤولية عن طريق التأكد من ثبات وقف إطلاق النار والسعي إلى إيجاد حل سياسي ودبلوماسي دائم للأزمة المستمرة منذ فترة طال أمدها أكثر من اللازم.

السيد تشولي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر للسيد أوسكار فرناندیث ترانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

مافتئت تشاد تشعر ببالغ القلق إزاء تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في أوكرانيا، وخاصة في الجزء الشرقي من البلاد. وعلى الصعيد الإنساني، تلاحظ تشاد أنه على الرغم من اتفاق مينسك الموقع في ٥ أيلول/سبتمبر والذي يتضمن اتفاق وقف إطلاق النار، استمر استخدام الأسلحة الثقيلة والتفجيرات في المناطق المأهولة بالسكان بصورة يومية. وأكثر ما يقلقنا أنه، وفقا لبعض المصادر، يستخدم الجيش الأوكراني والقوات الانفصالية الأوكرانية القنابل العنقودية في مواجهاتهما في شرق أوكرانيا. وكما يدرك المجلس، فإن هذا النوع من السلاح يسبب أذى شديداً. وفي بعض الأحيان، عندما لا تنفجر القنبلة على الفور، فإنها تصبح بمثابة اللغم. وتشاد تدين بشدة استخدام أسلحة الدمار الشامل تلك

في انتهاك للمعاهدات والمطالبات الدولية بالوقف الفوري للأعمال القتالية.

أما على الصعيد الإنساني، فتبين الأرقام أن الضحايا من المدنيين قد زادت أعدادهم بشكل حاد في ظل هذا الوضع من القتال الكثيف. ووفقاً لتقرير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، قتل أكثر من ٠٠٠ ٣ شخص حتى الآن، وأصيب ٠٠٠ ٩ آخرين في شرق أوكرانيا. وعلى الرغم من هدنة ٧ أيلول/سبتمبر، فقد قتل ٣٥٠ شخصاً آخرين.

وفيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا، فإن هناك في أوكرانيا ما يزيد على ٠٠٠ ٤٠٠ منهم.

وهذه لحظة تبعث على الأسى. ويواجه معظم السكان في مناطق النزاع صعوبات جمة، ولا تتوفر لهم إمكانية الحصول على خدمات التعليم والمرافق الصحية ولا المأوى أو العمل. وعلاوة على ذلك، ومع قدوم فصل الشتاء وتعثر المفاوضات بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا بشأن توفير الغاز الطبيعي، فإننا نخشى أن يتعرض الملايين من الأشخاص إلى وضع لا يمكن تحمّله. وفي منطقتي دونيتسك ولوهانسك، حرم الآلاف من الأشخاص من الحصول على الدخل نظرا لإغلاق المتاجر التابعة لما يقرب من ٠٠٠ ٤٠٠ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب القتال.

وعلاوة على ذلك، لا تزال ترتكب الممارسات المتصلة بالحرب – من قبيل التعذيب والاختطاف والاحتجاز غير القانوني والتخويف ومصادرة البضائع والإعدام الجزافي وأعمال العنف الجنسي – بحق السكان المدنيين على أيدي القوات الحكومية وكذلك من قبل الانفصاليين، وهي غير مقبولة. وتدين تشاد جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي هذه.

وبالنظر إلى اتساع نطاق النزاع الدائر، بالرغم من النداءات المتكررة التي وجّهها المجتمع الدولي ومجلس الأمن، ترى تشاد أن الحالة ليست هشة فحسب، كما ورد في التقرير، بل نحن على شفا أزمة إنسانية حادة. وفي ظل هذا الوضع، تحث تشاد الأطراف في النزاع على ممارسة ضبط النفس والتزام الهدوء، وتدعو البلدان ذات النفوذ على الأطراف الفاعلة في الميدان إلى بذل جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة التي طال أمدها أكثر مما يتوقع.

وتهنئ تشاد حكومة أوكرانيا على جهود صنع السلام وبناء السلام التي تبذلها في البلد. وكانت أولاها، التوقيع على مذكرة اتفاق مينسك، تحت رعاية مجموعة الاتصال الثلاثية في ١٩ أيلول/سبتمبر. ثم تلا ذلك تصديق البرلمان الأوكراني في ١٦ أيلول/سبتمبر على قانون يمنح الحكم الذاتي لمناطق بعينها في دونيتسك ولوهانسك، علاوة على التوقيع على قانون بشأن العفو، والإفراج الفوري عن جميع الرهائن والأشخاص المحتجزين. ويجب أن تستمر هذه الجهود. وستكون الانتخابات المقرر إجراؤها يوم الأحد خطوة أساسية أخرى للإرادة العازمة على تحقيق السلام في أوكرانيا.

وتقتضي الحالة الإنسانية التحلي بالمسؤولية من جانب السلطات والجهات الفاعلة السياسية. ويجب توفير حلول دائمة للسكان المتضررين، وإيلاء الأولوية للمسائل الهيكلية التي تؤثر سلبا على حقوق الإنسان، بما يتفق مع المعايير الدولية، والتوصيات الواردة في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، وفي إطار من الاحترام الواجب لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ بشأن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم. وترحب نيجيريا بالجهود التي يبذلها القادة الأوروبيون بهدف حل الأزمة في شرق أوكرانيا. وقد أتاح الاجتماع الذي عقد مؤخرا بين الرئيس بوتين والرئيس بوروشينكو أثناء مؤتمر القمة الآسيوي – الأوروبي فرصة للأمل. ونرى أن من شأن المشاركة

الرفيعة المستوى من هذا القبيل أن توفر منبرا لاستكشاف السبل الكفيلة بوضع حد لحالة انعدام الاستقرار والعنف التي اجتاحت شرق أوكرانيا. ونشدد على أن الحل الدبلوماسي ما يزال الخيار الوحيد الممكن لحل الأزمة في أوكرانيا.

ويمثّل اتفاق مينسك تطورا مشجعا، ويوفر سبيلا للتخفيف من حدة التوتر في شرق أوكرانيا. ونرى أنه إذا ما نفّذ هذا الاتفاق بصورة كاملة، فإن بوسعه استعادة السلام والاستقرار في المنطقة. وبالتالي، فإننا نحث بشدة جميع الأطراف على الامتثال لالتزاماتها بموجب أحكام الاتفاق.

وما فتئنا نشدد طوال مشاركتنا في هذه المسألة، على التقيد بالمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي تحديدا احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وندين في ذلك الصدد، خطط القوات الانفصالية الرامية إلى إجراء انتخابات محلية في تشرين الثاني/نوفمبر. فذلك أمر يتناقض مع روح اتفاق منيسك، ومن شأنه أن يزيد من تهديد السلام ووحدة أوكرانيا وسيادتها. ونناشد الدول الأعضاء ذات التأثير على الانفصاليين على أن تمارس الضغط عليهم وإثنائهم عن تلك الخطط، بما فيه مصلحة السلام والأمن في أوكرانيا.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية) هذه هي الجلسة الخامسة والعشرين التي عقدت حتى الآن وناقشنا خلالها الأزمة الداخلية الأوكرانية التي تحولت أساسا إلى حرب أهلية. ومع ذلك فقد تسارع انزلاق أوكرانيا نحو الهاوية بالرغم من الجهود الدولية المكثفة المبذولة عبر مختلف الأشكال وعلى مدى أشهر عديدة. فما هو السبب وراء ذلك؟

والجواب يغني عن السؤال. فما برحنا نحذّر منذ بداية الأزمة من أن من شأن الأحداث التي وقعت في أوكرانيا في فصل الشتاء الماضي – والتي عززها التدخل الخارجي الذي أدى إلى حدوث انقلاب عسكري – أن تسفر عن إحداث انقسام عميق في البلد لا يمكن التغلب عليه إلا عن طريق الحوار الوطني بمشاركة جميع المناطق والقوى السياسية والمجموعات العرقية واحترام مصالحها وحقوقها. إن تلك المبادئ، التي مهدت الطريق نحو تسوية النزاع بالوسائل السلمية، قد وافقت عليها روسيا والولايات المتحدة وأوكرانيا والاتحاد الأوروبي في ١٧ نيسان/أبريل، في جنيف، غير أنها لم تنفّذ بعد، بل لم يوافق عليها جميع الأفراد في أوساط النخبة الأوكرانية الجديدة – القديمة، كما لم يوافق عليها جميع رعاتهم الخارجيون. ولم يجر أي حوار، بالإضافة إلى عدم تنفيذ الإصلاح الدستوري الموعود.

وبدلا عن التقدم نحو التوصل إلى حل متوازن كان من شأنه أن يساعد على تحقيق استقرار الحالة وتعزيز الوحدة الأوكرانية، ما فتئ الطرف المؤيد للحرب في كييف يتلقى الإشارات من العواصم الغربية التي تحضه على تنفيذ عملية تأديبية ترمي إلى محاربة المنشقين، الأمر الذي أدى إلى تقويض العلاقات الاقتصادية والثقافية والإنسانية مع روسيا. وفي سياق سعينا إلى منع تصعيد الأزمة، ما زلنا نحث الأطراف المعنية على الكف عن تمزيق أوكرانيا وخداعها بالاختيار الخاطئ الذي يدفعها إلى أن تكون إما مع الاتحاد الأوروبي والغرب، أو مع روسيا.

فما الذي نراه اليوم؟ في واقع الأمر، فقد عاد الجميع اليوم في كييف وفي بروكسل معا إلى المسألة ذاتها التي كان ينبغي أن ننطلق منها: إرجاء اتفاق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي سعى إلى إرجائه الرئيس يانوكوفيتش الذي تمت الإطاحة به. وقد أسفر إرجاء ذلك القرار لمدة عام تقريبا عن تكلفة باهظة تقدر بالآلاف من الأرواح وبنحو مليون من اللاجئين والمشردين داخليا، والخراب الاقتصادي، ونشوب حرب أهلية، علاوة على الحالة القاسية للغاية التي يعاني منها المدنيون في منطقتي دونيتسك ولوهانسك اللتين نواصل تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إليهما. ونحن على استعداد للتعاون مع السلطات الأوكرانية ومع اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحقيقا لتلك الغاية، غير أننا لن نقبل بأية عواقب أيا كان ورودها في خطاب المنافقين.

وما فتئ بعض الزملاء في هذا المجلس وغيره من الهيئات الأخرى الرفيعة المستوى يرددون القول أكثر من مرة بأن انتفاضة الميدان وما تلاها من عمليات سياسية داخلية إنما تعزى إلى التطلعات الديمقراطية للشعب الأوكراني، وإلى توقعاته المتعلقة بالقيم الأوروبية وسيادة القانون. وهو حقا أمر يستحق الإشادة. ومع ذلك، فما الذي نراه بالفعل؟ فهناك في أوكرانيا من يرغبون حقا في تنمية بلدهم بطريقة متحضرة. وهناك الكثير من الأشخاص من أمثال هؤلاء ولا يسعنا إلا مؤازرتهم. غير أن حملة الانتخابات الحالية تتسم بسوء النية وروح الاستهزاء. فقد جرى تطهير المجال السياسي من المتنافسين بالمعنيين الحرفي والمجازي للعبارة. واُعتمد قانون بشأن التطهير، وهو بمثابة مؤشر جدي على ملاحقة الخصوم السياسيين. وأصبح الانشقاق موضوعا للتخويف وممارسة العنف. وتم تشكيل عصابات الغوغاء على غرار نظيرتها الغربية. ويجري أيضا إغلاق منافذ وسائط الإعلام التي تحيد عن التوجه العام. وسرعان ما توصف أي قناة تلفزيونية تبث موادا بالروسية، أو صحيفة ترد فيها عبارة ”روسية“ بأنهما انفصاليتان.

وفي ظل هذه الخلفية، فإن شعورنا بالقلق إزاء أوكرانيا ينشأ عن تنامي نزعة نازية جديدة هناك، بتشجيع من السلطات في كييف.

في ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، جرى في كييف وخاركيف وأوديسا، وفي عدد من المدن الأخرى تنظيم مهرجانات تحمل لافتات كتب عليها النازيون الجدد والشعلة التي تحمل شارة الفاشية. وفي هذه التجمعات وردت اقتباسات من كلمات هتلر. هناك دعوات إلى القيام بأعمال عنف ضد ممثلي المجموعات الإثنية المختلفة. ويجرى في كييف حرق منشورات. إن موعد ١٤ تشرين الأول/أكتوبر – الموعد الذي تم فيه تشكيل ما يسمى بجيش المتمردين الأوكرانيين – أعلن بوصفه يوم حماية الوطن. تلك المجموعة كانت ضالعة في ارتكاب جرائم فظيعة خلال الحرب العالمية الثانية، وشاركت في قتل مئات الآلاف من الناس، من البولنديين والروس والأوكرانيين واليهود وغيرهم.

من المرفوض تماما أن يصدر الإعلان عشية الذكرى السنوية السبعين لتحقيق الانتصار في الحرب العالمية الثانية.

إن الإعلان ينتهك قرار الجمعية العامة ٦٧/١٥٤ الذي اتخذ مؤخرا والذي يدين بوضوح النازيين. وعلاوة على ذلك، يشكل تهديدا خطيرا لعملية حل الصراع بعد انتهاء الأعمال القتالية.

بهذا النوع من الأيديولوجية السقيمة التي تنتهجها أوكرانيا، هل يمكن أن تعتزم حقا السير على درب الانضمام إلى أوروبا؟ وزملاؤنا الغربيون المتحمسون لا يقولون شيئا عن ذلك. وفي رأينا أن من المستهجن ومن غير المقبول أن السيدين فرناندیث – تارانكو والسيد سيمونوفيتش قد استبعدا الموضوع كلية من إحاطتيهما الإعلاميتين لهذا اليوم. إننا نحض هذه الدول على أن تركز، على سبيل الأولوية، على مكافحة تمجيد النازية ودرء المحاولات الرامية إلى إعادة كتابة التاريخ. فالقرار ٦٧/١٥٤، يدعو الجميع إلى القيام بذلك.

إن أفاق التوصل إلى حل سياسي في أوكرانيا قد أخذت طابعا واقعيا منذ التوقيع على بروتوكول مينسك وعلى مذكرة مينسك في أيلول/سبتمبر. نأمل في أن تنشأ جدوى تلك الاتفاقات من كونها ترتكز على اتفاقات مباشرة أُبرمت بين كييف والجزء الجنوبي الشرقي من البلد، وهي اتفاقات تحققت بمساهمة من الاتحاد الروسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لم يكن ذلك هو الحال في الماضي. من المهم أيضا القول أنه بفضل عملية مينسك، تم وقف اشتباكات عسكرية كبرى، وتم التقيد بالمبادئ الرئيسية لحفظ السلام وصحيح أنه تحدث انتهاكات. بيد أن ذلك لا يشير إلا إلى ضرورة استمرار العمل والمشاركة في المفاوضات.

في الاجتماع الآسيوي الأوروبي الذي انعقد مؤخرا، شدد بوضوح مرة أخرى الرئيس فلاديمير بوتين على دعمنا للجهود الرامية إلى كفالة التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. وفي الوقت نفسه، أظهرت مفاوضات ميلانو أن من الحيوي التمسك بجوهر الاتفاقات وبتنفيذها في تسلسل محدد.

وقد ورد ذكر تقرير لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. وللأسف، مرة أخرى، إنه هدف بعيد المنال. في الواقع، إن سلطات كييف هي التي تدير دفة الأمور. ولكن إزاء هذه الخلفية، لا يمكنني أن أغفل الحقائق غير السارة المتعلقة بالحكومة الأوكرانية، وبخاصة الحقائق العسكرية، وبالتحديد فإن كتائب أيدار وأزوف ودنيبر وكييف – ١، وكييف – ٢، وهي جميعها تخضع لسيطرة سلطات كييف – ما انفكت تنتهك معايير القانون الدولي.

وفي الوقت نفسه، يجري احتجاز الأوكرانيين العاديين. ومن الجدير بالذكر أن عدد الضحايا المدنيين آخذ في الازدياد نتيجة القصف المدفعي العشوائي في المناطق المكتظة بالسكان لم يرد في التقرير أي ذكر على الإطلاق لعدم إحراز تقدم في عملية التحقيق في مقتل أشخاص في أوديسا وماريوبو. من الضروري إجراء تحقيق مستكمل في مسألة المقابر التي اكتُشفت في قرية نيزنيا كرينكا. كذلك لا بد من مواصلة التحقيق في كارثة الرحلة الجوية MH-17. أما الإبلاغ الوارد في أحد البيانات التي استمعنا إليها اليوم عن رواية غير مؤكدة لما حدث هناك فإنه أمر لا ينم عن الاتصاف بالمسؤولية. وما زلنا لا نفهم رد فعل المحموم لبعض أعضاء مجلس الأمن على اقتراحنا المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر الذي يدعو إلى التوسع في التحقيق.

ورد ذكر شبه جزيرة القرم مرة أخرى. في السنوات التي كانت فيها شبه الجزيرة الكورية جزءا من أوكرانيا، تراكم العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. ستسعى روسيا إلى حل تلك المشاكل بطريقة منهجية. بطبيعة الحال، سيكون هناك العديد من الأشخاص الذين يسعون إلى الانتقام من شبه جزيرة القرم بسبب قرارها بالانضمام إلى الاتحاد الروسي.

وللأسف، بدلا من العمل بصورة جماعية على تحليل المشاكل الصعبة جدا في أوكرانيا، ومن ثم السعي إلى حسم الحالة، فإن بعض أعضاء مجلس الأمن، كعادتهم، أعربوا عن الدعم غير المشروط لجميع أعمال السلطات في كييف، على الرغم من أن تلك الأعمال تمثل أحد أطراف الحرب. ذلك الدعم يقوم على حسابات جغرافية – سياسية لا علاقة لها بمصالح الشعب الأوكراني. ينبغي لمجلس الأمن أن يفعل كل ما في وسعه لمساعدة جميع أطراف النزاع على تفادي إراقة الدماء، والدخول في حوار وطني حقيقي بشأن قضايا الإصلاح الدستوري، وإنشاء دولة أوكرانيا الجديدة على أساس شامل. من الضروري إرسال إشارة واضحة للذين يؤيدون الحل السلمي للحالة في أوكرانيا على أساس وثيقة جنيف واتفاقات مينسك.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الأرجنتين. شأني شأن زملائي، أود أن أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد أوسكار فرناندیث – تارانكو، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، السيد إيفان سيمونوفيتش، على إحاطتيهما الإعلاميتين عن الحالة في أوكرانيا

تعرب الأرجنتين عن قلقها إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في أوكرانيا، ولا سيما في الجزء الشرقي من أوكرانيا. كذلك نشعر بالقلق إزاء الآثار المترتبة عن عودة ظهور العنف على السكان المدنيين، الأمر الذي يعرّض للخطر الجهود المبذولة للتوصل إلى حل دبلوماسي وسياسي للحالة.

ونؤكد بأنه لا يمكن إيجاد سبيل سلمي لإنهاء الحالة في أوكرانيا من خلال القيام بأي عمل من الأعمال الأحادية الجانب. ويتحتم على جميع أصحاب المصلحة أن يحددوا أعمالهم بصرامة في إطار القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونشير إلى التزام جميع الدول، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، حتى لا تهدد السلم والأمن الدوليين.

ونؤكد من جديد أن الحل الممكن الوحيد يكمن في الحوار والتفاوض، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإدارة أوكرانيا لشؤونها الداخلية. وتدعو الأرجنتين اليوم، مرة أخرى، إلى وضع حد للمواجهة ولجميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية التي تندرج حصرا ضمن نطاق الولاية الداخلية للدول، سواء أخذ هذا التدخل طابعا عسكريا أم سياسيا أم اقتصاديا، أم أخذ طابعا خطابيا حماسيا. ومن هنا، نعتقد أن مما يمثل خطوة إيجابية أن يوافق فريق الاتصال الثلاثي الأطراف الذي يضم أوكرانيا وروسيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على البروتوكول لتنفيذ خطة السلام التي وضعها الرئيس بوروشينكو، والمبادرات التي طرحها الرئيس بوتين والتي وقعت عليها أيضا الجماعات المسلحة المعارضة لحكومة أوكرانيا. ومهما يكن من أمر، نقر بأن هشاشة وقف إطلاق النار تمثل قلقا حقيقيا. بعد الاجتماع الذي عقد مؤخرا في ميلانو بين رئيسي أوكرانيا وروسيا، ندعو إلى استمرار المناقشات من أجل التوصل إلى سبيل للخروج من الصراع، ونحض جميع الأطراف على تنفيذ التدابير المتفق عليها في البروتوكول.

بطبيعة الحال، نشعر ببالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد باستخدام القنابل العنقودية في المناطق الآهلة بالسكان. ويجب على الأطراف أن تحترم من دون أي تحفظ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأن تكفل المساءلة حيثما تحدث انتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

إننا نأسف للتقارير التي تفيد عن وقوع حالات قتل وخطف واختطاف وتعذيب وسوء معاملة وباقي الانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان، المثيرة لبالغ القلق، ولكن في مواجهة الأدلة على هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، فإننا بحاجة إلى معرفة الحقيقة، وإلى معلومات موضوعية، وإلى إجراء تحقيقات وتحقيق العدالة بشكل سريع وموثوق به. ونود فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تسليط الضوء على المساعدة التي تقدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدود. ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم تلك الجهود، ويجب على الأطراف ضمان وصول المعونة الإنسانية.

أخيرا، وكما فعلنا في كل مرة تناول فيها مجلس الأمن هذه المسألة، ترغب الأرجنتين في التأكيد على المسؤولية الأساسية للمجلس عن صون السلم والأمن الدوليين، وفقا للدور المنوط به طبقا لميثاق الأمم المتحدة. ونحن نأسف لحقيقة أنه رغم اجتماعنا مرات عدة لمناقشة الحالة في أوكرانيا، لم يتمكن المجلس من القيام بدور إيجابي. وعلى غرار حالات أخرى، حل التسييس والهجمات الشخصية محل الدبلوماسية البناءة داخل المجلس.

وتحث الأرجنتين مرة أخرى، على أن نقدم إسهاما، بدلا من أن نصبح عائقا أمام جمع الأطراف معا، حتى يتمكنوا من إيجاد الأرضية المشتركة الضرورية من أجل التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي، وإنهاء المواجهات التي كان لها آثار وخيمة وخطيرة على نحو متزايد على السكان المدنيين. ولا يمكن أن نسمح لأنفسنا بأن نكون شهودا على مزيد من النكسات. ويجب على من لديه أكبر التأثير منا الإسهام بأقصى قدر ممكن في إرساء الدبلوماسية البناءة. ويجب على المجتمع الدولي توحيد جهوده لمساعدة الطرفين على إيجاد حل سلمي للحالة المعقدة في أوكرانيا.

أستأنف الآن مهامي كرئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد بافليشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة سيدتي الرئيسة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد فرناندیز – تارنكو، والأمين العام المساعد سيمونوفيتش على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ما برحنا نرحب بتقارير البعثة الدولية لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، ومساعدة الأمم المتحدة. ونحن ملتزمون تماما بحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع المواطنين الأوكرانيين، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا في القرم ومدينة سيفاستوبول. لقد أحطنا علما بعناية بالمسائل التي أثارها السيد سيمونوفيتش، في التقرير الأخير لبعثة الرصد، وسنواصل العمل عن كثب مع فريقه.

ومن أجل ضمان توفير الحماية المناسبة للحقوق المدنية، والقضاء على ما تبقى من الاقتصاد الشمولي لحكم يانوكوفيتش وظلمه، فإن أوكرانيا بحاجة إلى إجراء إصلاحات شاملة. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلق الرئيس بوروشينكو استراتيجية إصلاحية لعام ٢٠٢٠. وتتمثل مجالاتها الثمانية ذات الأولوية في إصلاح القضاء ومكافحة الفساد، وإصلاح هيئات إنفاذ القانون، وتحرير وتنمية الأعمال التجارية، والإصلاح الضريبي، وتحقيق لامركزية السلطة والحكم الرشيد وإصلاح قطاع الأمن الدفاع، وإصلاح نظام الرعاية الصحية. لقد أقر البرلمان الأسبوع الماضي حزمة من الإجراءات لمكافحة الفساد، وسن تشريعا يهدف إلى تعزيز سيادة القانون. كما وقع الرئيس مرسوما لبدء العمل على وضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان. وجرت صياغة الإصلاحات في تعاون وثيق مع المجتمع المدني، وجرى استلهامها من الشعب وهي موجهة للشعب، وسيتبع ذلك اتخاذ المزيد من التدابير.

لكن، حتى ونحن نعمل على بناء مستقبل أفضل، فإننا لا نزال نوضح تماما ضرورة التحقيق بشكل كامل في جميع الجرائم، لا سيما تلك المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وينطبق ذلك على عمليات القتل التي جرت في ساحة ميدان خلال شهر شباط/فبراير وعلى مأساة أوديسا التي وقعت في ٢ أيار/مايو. وأولى هذه القضايا المتصلة بتلك الأحداث المأساوية معروضة بالفعل على المحاكم. وقد نشرت منظمة هيومن رايتس ووتش خلال الأسبوع الماضي، تقريرا يشير إلى احتمال استخدام القوات المسلحة الأوكرانية ذخائر عنقودية في دونيتسك. لم تستخدم قواتنا ذخائر عنقودية أبدا، أو أي أسلحة محظورة أخرى. وقد أكدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يوم الأربعاء عدم وجود دليل على استخدام القوات الأوكرانية لهذه الأسلحة، ولكن ليس لدينا شيء نخفيه ونحن مستعدون لإجراء تحقيق مفتوح وشفاف.

ويقدم أحدث تقرير لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، المزيد من التفاصيل عن الحالة المروعة لحقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لسيطرة المسلحين في شرق أوكرانيا. ويسلط الضوء على دور المقاتلين الأجانب، لا سيما من الاتحاد الروسي، واستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير المشروعة. وكما يوضح التقرير، ترهب الجماعات المواطنين الأوكرانيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وتلجأ إلى ارتكاب اعتداءات، بما في ذلك عمليات تعذيب وقتل وخطف بشكل يومي. ويفصل التقرير على سبيل المثال، تشريع قانون جنائي، على أساس القانون الجنائي للاتحاد الروسي، ينص على إنشاء محاكم عسكرية، واستخدام عقوبة الإعدام. إننا ندين بشدة هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية. فهؤلاء أوكرانيون، تنتهك حقوقهم جماعات مسلحة تدعي أنها تحميهم.

كما يوجه آخر تقرير الانتباه إلى حالات اعتقال المواطنين الأوكرانيين ونقلهم غير القانوني لاحقا إلى الاتحاد الروسي. ومن بين تلك الحالات، حالة المجندة الأوكرانية، ناديا

سافتشينكو، التي اختطفتها أجهزة الأمن الروسية خلال شهر تموز/يوليه في الأراضي الأوكرانية، وهي حاليا قيد الاعتقال غير القانوني في الاتحاد الروسي. وقد نظرت وكالات إنفاذ القانون والمحاكم الروسية في قضيتها على نحو يخلو من الشفافية تماما، مع العديد من الانتهاكات لحقوقها. ويخضع أيضا المخرج السينمائي الأوكراني أوليغ سنتسوف للاحتجاز بصورة غير قانونية. ويرفض الاتحاد الروسي منح القنصل الأوكراني حق زيارة السيد سنتسوف، ولأنه يقيم في القرم، فإنهم يدعون الآن زورا، بدون إذنه، أنه مواطن روسي، في انتهاك خطير لحقوقه كمواطن أوكراني، وكذلك في مخالفة للتشريعات الأوكرانية والمعايير القانونية المعترف بها دوليا. وعلاوة على ذلك، ووفقا لمعلومات حصلت عليها الحكومة الأوكرانية، جرت إساءة معاملة كلا المعتقلين في السجون الروسية.

ولا يزال يساورنا بالغ القلق جراء الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان في القرم المحتل بشكل غير قانوني. وفرض الاتحاد الروسي قسرا، في انتهاك تام للقانون الدولي، تشريعاته الوطنية هناك. وشجعت سلطات الاحتلال أيضا على ارتكاب أعمال إجرامية ضد تتار القرم، وآخرين ينتمون إلى الأقليات القومية والجماعات الدينية. وقد رفضت السلطات الروسية تسهيل إجراء التحقيقات المناسبة أو حتى التعليق على عمليات القتل والاختطاف التي تطال الناشطين من المؤيدين لأوكرانيا ومن تتار القرم، ويشمل ذلك رشت أميتوف وتيمور شيمردنوف وسيران زيندين وليونيد كورز وفاسيل شيرنيش. وقد منعوا الزعيمين التتريين مصطفى جميليف ورفعت شوباروف من السفر إلى شبه جزيرة القرم، التي هي أرضهم التاريخية الأم.

وأصبحت الاعتقالات غير القانونية وعمليات التعذيب وتفتيش الممتلكات، ومصادرتها، وممارسة الضغوط على منشآت الأعمال وجماعات الأنشطة الاجتماعية، وقائع يومية لسكان القرم.

ونطلب من روسيا، بصفتها المحتل المؤقت للقرم، أن توقف انتهاك حقوق مواطنينا. وفي الحدِّ الأدنى، يجب للحالة هناك أن تكون مرصودة دولياً بصفة مستمرة. ونرحب بالتزام الأمم المتحدة المتواصل بضمان عدم نسيان أولئك الذين يعانون في القرم.

وكما ذكر الرئيس بوروشينكو مرارا، فإنَّ أوكرانيا ملتزمة التزاماً كاملا بتسوية سلمية للحالة في شرق بلدنا. وتلك الحالة ليست من صُنعنا، لكننا نعمل جاهدين لإنهاء إراقة الدماء. والتزامنا بإيجاد تسوية سلمية أدّى إلى توقيع بروتوكول مينسك ومذكرة مينسك بين أوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الروسي، بمشاركة ممثلي الجماعات المتشددة.

وعقِب توقيع بروتوكول مينسك مباشرة، تحركت الحكومة الأوكرانية سريعاً لتنفيذ الاتفاق. واعتمد برلماننا قانوناً بشأن الحكم الذاتي المحلي المؤقت في مقاطعات معيَّنة من منطقتَي دونيتسك ولوهانسك، وحدَّد موعد إجراء انتخابات محلية. كما اعتمد قانوناً يمنح العفو لأولئك المشاركين في الاضطرابات الأخيرة. ودخلنا في محادثات بشأن تبادل الرهائن، أدت إلى تحرير أكثر من ١ ٠٠٠ شخص. وواصلنا تقديم الإغاثة الإنسانية، عاملين بالشراكة الوثيقة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والقانون الجديد، الذي اعتُمِد يوم الإثنين، بشأن المركز المؤقت للأشخاص المشرَّدين داخليا، سيؤدي إلى المزيد من تيسير الجهود الإنسانية. وقد أعددنا خطة للتجديد والنمو الاقتصادي، بما في ذلك خطط للانتعاش الاقتصادي في منطقة دونباس، ودعَونا إلى مؤتمر مانحين في وقت لاحق من هذه السنة. وقدَّمنا كل مساعدة ممكنة لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في

أوروبا، بغية تهيئة الظروف لخبرائها لكي يتحققوا من وقف إطلاق النار.

إننا ندعم دعماً كاملاً المساعي الحالية لتكثيف جهود الرصد تلك، كما هو مطلوب في المادتين ٢ و ٤ من بروتوكول مينسك، ولا سيما على امتداد الحدود الأوكرانية – الروسية. وفي الوقت الحاضر، لا يجري رصد سوى معبرين حدوديين من قِبّل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن الواضح أن هذا غير كافٍ. ومن المؤسف أنَّ اقتراحنا لتوسيع رصد الحدود قد رُفِض يوم الأربعاء من قِبَل الاتحاد الروسي في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومما يثير القلق الشديد أنَّ روسيا ترفض اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ الاتفاق على الرغم من كونها أحد الموقِّعين عليه. ومن الواضح أنَّ ذلك ببساطة محاولة سافرة للحفاظ على التدفق اليومي للأسلحة والمقاتلين من روسيا إلى أوكرانيا.

لقد التزمنا بشكل صارم بنظام وقف إطلاق النار، المحددة تفاصيله في مذكرة مينسك. ومنذ توقيعه، لم تنفِّذ القوات المسلحة الأوكرانية عمليات هجومية، ولم تستخدم أسلحتها إلاَّ للدفاع عن نفسها. ومن المؤسف أنَّ نوايانا الحسنة لم تُقابَل بالمثل. فقد ذكر قادة المقاتلين علناً عزمهم على خرق بنود وقف إطلاق النار وهدفهم الاستيلاء على أراض جديدة، بما يشمل مدينتَي ماريوبول وسلوفيانسك. ويجري قتال شرس حول مطار دونيتسك وأطراف بلدتَي ديبالتسيف وشتشاستيا، حيث يحاول المقاتلون توسيع المنطقة الخاضعة لسيطرتهم.

وإنها لمأساة أن يستمر المواطنون الأوكرانيون في خسارة أرواحهم. فمنذ بدأت الهدنة، قُصِفت مواقع القوات المسلحة الأوكرانية بالقذائف أكثر من ألفي مرة. ونتيجة لتلك الاعتداءات، قُتِل ٨٩ جندياً أوكرانياً وجُرح ٥٠٠ جندي. كما قُتِل على الأقلِّ ٥٤ مدنياً أوكرانياً نتيجة قصف الانفصاليين، بينهم ٧ قُتِلوا بنيران صواريخ الانفصاليين قرب قرية سارتانا في الأسبوع الماضي.

فإذا أريد لاتفاقات مينسك أن تنجح، يتعيَّن على جميع الأطراف أن ترقى إلى مستوى التزاماتها بنسبة مائة في المائة. والمقاتلون، إلى جانب القوات الروسية التي تواصل البقاء على ترابنا، يجب أن يوقفوا أعمالهم العسكرية الهجومية ويُنهوا قصف المناطق المدنية. وعلى جميع العسكريين الأجانب مغادرة أراضي أوكرانيا. وعلى الاتحاد الروسي أن يوقف إمداداته غير الشرعية من الأسلحة والمعدات، ويحدّ من تدفق ما يُسمَّى بالمتطوعين عبْر حدودنا السيادية، والسماح لنا بإعادة بسط نفوذنا على نحو سليم.

وممَّا يؤسف له أنَّ ما نراه الآن هو استمرار حشد عسكري من قِبَل روسيا على امتداد حدودنا وفي شمال القرم. وقد استطاعت الجماعات المقاتلة غير الشرعية تعزيز قدراتها العسكرية، وهي اليوم تهدِّد بالاستيلاء على مدن أخرى في أوكرانيا عبْر المزيد من الأعمال العسكرية الهجومية. ونحن إذ نُطلق هذه الدعوات نحثّ ببساطة روسيا وحلفاءها الانفصاليين الموالين لها على الارتقاء إلى مستوى الاتفاقات التي انضموا إليها بإرادة حرة. وإننا نحذِّرهم بشكل خاص أن يمتنعوا عن أية استفزازات تهدف إلى تعطيل الانتخابات المقبلة.

وستُجرى هذا الأحد الانتخابات البرلمانية الوطنية في جميع أنحاء أوكرانيا. والانتخابات المحلية في منطقة دونباس، التي توخَّاها بروتوكول مينسك، من المقرَّر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر. وستبذل قيادة أوكرانيا قصارى جهدها لضمان إجرائها بنزاهة وشفافية، بالامتثال الكامل للمعايير الديمقراطية الدولية والتشريعات الأوكرانية. وكلا هذين الاقتراعين هما جزء لا يتجزَّأ من العملية السلمية، وهما حيويان لحوار شامل على المستوى الوطني. إنهما سيحددان الممثلين البرلمانيين من جميع مناطق أوكرانيا والممثلين المحليين الشرعيين في دونباس.

وحتى اليوم، ونظراً للحالة الأمنية في الشرق، يمكن إجراء الانتخابات البرلمانية في ١١ من ٢١ دائرة انتخابية من دوائر

منطقة دونيتسك، وفي ٤ دوائر من ١١ دائرة انتخابية في منطقة لوهانسك. ولكن من المهم أن يُسمع صوت الجميع. لذا، نحث على منح الوصول الحر والمأمون إلى مراكز الاقتراع للمواطنين الأوكرانيين المقيمين في المناطق التي لا تزال خاضعة لسيطرة المتشددين. وإننا ندعو روسيا إلى الإدانة القاطعة للمحاولات التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير الشرعية لإجراء انتخاباتها المحلية الخاصة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ويتعين على موسكو أن توضح لسلطات المتشددين أنَّ ذلك المسعى سيعيق العملية السلمية، وأنَّ نتائج ذلك الاقتراع غير القانوني، الذي يُنظَّم في انتهاك للتشريعات الأوكرانية، لن يُعترَف به أبداً.

منذ بداية هذه الحرب، عانت أوكرانيا اضطرابات هائلة. فقد احتُلَّت أراضينا احتلالاً غير شرعي وانتُهكت حدودنا. وروسيا في سعيها إلى مصالحها الذاتية الضيقة، حرَّضت على تمرُّد وحشي في منطقة دونباس، أدَّى إلى خسارة أرواح عديدة، بينها ركَّاب الرحلة الجوية MH-17، التي أسقِطت بقذيفة أطلقها انفصاليون. فقد ديسَ على القانون الدولي وانتُهِكت حقوق الإنسان للمواطنين الأوكرانيين.

وإننا في هذا الوقت العصيب ممتنُّون للدعم الذي أظهرته الأمم المتحدة، وأعضاء هذا المجلس، والاتحاد الأوروبي وأعضاء المجتمع الدولي الذين وقفوا دفاعاً عن ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ هذه المنظمة. لكنَّ الأزمة في بلدنا لمّا تنتهِ بعد. فنحن الآن بحاجة إلى مساعدة المجلس أكثر من أي وقت مضى لإنهاء العنف. في أيلول/سبتمبر، شاركنا في ترتيبات على أمل إنهاء إراقة الدماء وضمان السلام المستدام. ولتحقيق تلك الغاية، يجب تنفيذ الاتفاق تنفيذاً كاملا من قِبَل جميع المشاركين في الحوار الثلاثي. ونحثّ المجلس على مطالبة جميع الموقّعين بالوفاء بالتزاماتهم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لن أُعلِّق على البيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا بكل تفاصيله، لأننا سمعنا من قبل، في ٢٤ جلسة سابقة، البيانات نفسها المسيَّسة والمعادية لروسيا. لكنني سأكتفي بالتركيز على ثلاثة جوانب من بيانه وبيانات عدة زملاء آخرين.

أولاً، أعتقد أنه من غير المناسب أن ننقل إلى مجلس الأمن مناقشات تجري في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبخاصة في ما يتعلق بتنفيذ بنود اتفاقات مينسك بشأن مراقبة الحدود.

وبما أنه قد وردت اتهامات لروسيا في هذا السياق، أود فقط أن أذكر بأن اقتراح نشر مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عند بعض نقاط العبور الحدودية قد جاء من الجانب الروسي وفي إطار وقف إطلاق النار. ولم يتحقق وقف إطلاق النار. إلا أننا فعلنا أكثر من ذلك. وقلنا إننا، حتى في غياب وقف إطلاق النار، سنكون على أهبة الاستعداد لنشر المراقبين على الجانب الروسي من الحدود الروسية – الأوكرانية. وشكل ذلك بادرة هامة من الاتحاد الروسي، وأي انتقاد في هذا الصدد هو أمر غير مقبول.

وفيما يتعلق بالمسائل التي تناقشها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا، أود أن أذكر، كما أشرت في بياني، أن بروتوكول مينسك يفترض وجود تسلسل معين من الخطوات التي يجب اتباعها. يستند هذا التسلسل أولا وقبل كل شيء، إلى تنفيذ وقف إطلاق النار، الأمر الذي لم يحدث للأسف.

قدم الممثل الأوكراني نداء في غاية الأهمية من أجل وضع حد لقصف المناطق حيث يعيش مدنيون. فلماذا لا يوجه نداءه إلى الجانب الخاص به؟ وأشار إلى المتمردين. وأكد أن المدنيين يموتون نتيجة هذا القصف. وإذا كان الأمر كذلك، فهذا بالطبع مؤسف للغاية. ومع ذلك، فإن المدنيين، أحيانا يصل عددهم إلى ١٩ شخصا في اليوم الواحد، يموتون في منطقة دونباس نتيجة للقذائف التي تطلقها القوات المسلحة الأوكرانية. ونحن

نلاحظ استخداما مثيرا للاهتمام للمصطلحات. إذ يقول ممثل أوكرانيا إن قواتها المسلحة ليست مسؤولة، ولكن ماذا عن الكتائب تحت القيادة الأوكرانية؟ ويبدو أنهم تحت هذه القيادة ولكن الانطباع هو أنهم ليسوا كذلك.

ولم يتمكن زميلي الأوكراني مرة أخرى، من أن يقوم بأفضل من إعطاء رواية غير مؤكدة للأحداث، والتي تفيد بأن قذائف الانفصاليين هي التي أسقطت طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية. أود أن أؤكد من جديد أنه من غير المسؤول الإعلان عن أمور لم يتم التحقق منها في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، لدي سؤالان:كيف حدث ذلك، ولماذا ؟ وسأشرح ذلك. يعلم الجميع الآن أنه بمجرد وقوع المأساة، بدأت الشائعات بالانتشار في كييف. تم تقديم معلومات خاطئة كان من المفترض أن تؤكد روايه معيَّنة للأحداث. لماذا تم القيام بذلك؟ لأنه إذا كان لدى المرء معلومات، فلماذا لا يتشاطرها؟ لماذا يبقيها سرية؟ وهذا مجرد توضيح بسيط للغاية.

وقد ذكر الخبراء الهولنديين، في التقرير الأولى الذي قدموه لنا، أن تسجيلات مراقبة الحركة الجوية كانت روتينية ولم تتضمن أي شيء ذي قيمة. فإذا كانت روتينية، لماذا لا يتم نشرها لمجرد إظهار الشفافية؟ والأمر الأخطر من ذلك هو حقيقة أن خبراءنا قاموا بوضع نحو ٤٠ من الأسئلة الهامة التي يتعين الإجابة عليها من أجل فهم ما حدث. ولم يقم ممثل أوكرانيا بأي محاولة للرد على أي من تلك الأسئلة. وقد حان الوقت بالنسبة له – ولا سيما في جلسات مجلس الأمن – لوقف هذا التكرار الذي لا هاية له من الروايات غير المؤكدة للأحداث والإجابة على هذه الأسئلة. فإننا عندئذ سنكون قادرين على إجراء مناقشة جادة.

وإلاّ دعونا ننتظر ونحاول إجراء التحقيق بشكل جدي ما أمكن، كما اقترحنا في ١٩ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7269).

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): طلب ممثل أستراليا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): سأكون موجزا للغاية. أود أن أتفق مع زميلي الروسي على أهمية الإجابة على جميع الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة فيما يتعلق بالتحقيق المستقل الجاري حاليا بشأن الرحلة MH-17. وهذا التحقيق مستقل. وتقوم به هيئة مستقلة – الهيئة الهولندية للسلامة. وتشمل المشاركة في هذا التحقيق خبيرين روسيين. وكما نفهم فإنه يجري النظر بصورة منتظمة في جميع الأسئلة التي طُرحت.

ولدينا بالطبع خبراء أستراليون يشاركون في هذا التحقيق، ولكن ليس لدي، كعضو في الحكومة الأسترالية، إمكانية الوصول إلى طابع تلك المشاركة أو تفاصيلها. إنه تحقيق مستقل أعد بموجبه تقرير أولي واحد لغاية الآن، ولكن التحقيق مستمر. وأكدت جميع الحكومات والهيئات الأخرى المشاركة، بما في ذلك منظمة الطيران المدني الدولي، على أنه سوف يكون سليما جدا ومنظما جدا، وسيجيب على جميع الأسئلة التي طرحت.

ولذلك، فإنني أتفق مع زميلي الروسي أنه يجدر النظر في هذا النوع من الأسئلة. وما نفهمه هو أن هذا ما يجري القيام به. ولكن الحقيقة هي أنه لدينا تحقيق مستقل. وهو يحظى بمشاركة جميع أولئك الذين هم بحاجة إلى المشاركة، بمن فيهم الخبراء الروس، ويجري القيام به وفقا للمبادئ التوجيهية الدولية المقبولة، على النحو الذي أُكِّد لنا في الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد فيلتمان والتي جرت في ١٩ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7269).

وفيما يتعلق بما قلته في بياني السابق بشأن سبب إسقاط الطائرة، فما قلته هو أن جميع الأدلة الظاهرة التي قدمت حتى الآن، وإن لم تكن حاسمة، فإنها تتوافق مع التقييم الأولي بأن هذا الحدث، وهذه الفظاعة، يتسق مع إطلاق قذيفة سطح

– جو من المناطق وبالعبارات التي ذكرت. أنا لم أقل جازما أن ذلك كان نتيجة نهائية للتحقيق المستقل – بالتأكيد ليس بعد – الذي لا يزال يسعى إلى التوصل إلى ما حدث بدلا مِن تحديد المسؤولين عنه.

وستسعى تحقيقات النيابة العامة الجارية والتي تنطوي على المئات والمئات من المدعين العامين من ١٣ بلدا، والذين تُنسق أعمالهم الحكومة الهولندية، إلى تحديد المسؤولية، ومن ثم إرساء الأساس اللازم للمساءلة. وتواصل جميع البلدان الأكثر تضررا بشكل مباشر، والتي فقدت مواطنين لها في ذلك الحادث المُستَهجن، الإعراب عن ثقتها في العمليتين الجاريتين. قلت بما فيه الكفاية، لكنني أود أسجل ذلك في المحضر بشكل جازم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا ليدلي بتعليق آخر.

السيد بافليتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أقول إن السلطات المختصة وهولندا تُجري تحقيقا مستقلا في حادث تحطم الطائرة التي كانت تقوم بالرحلة MH-17، ويضم ذلك التحقيق فريقا دوليا. وكما تشارك حكومة بلدي في تلك المهمة. وهي ملتزمة التزاما كاملا بالعمل المضطلع به في إطار ذلك الفريق.

وفيما يتعلق بالادعاءات الأخرى التي أعرب عنها الوفد الروسي، أود أن أعرب عن الأسف لأنه لا يزال يستخدم هذا الخطاب غير البنّاء. أريد فقط أن أكرر رسالتنا الرئيسية فيما يتعلق بالاتهامات التي وجهت لحكومة أوكرانيا بأن قواتنا ارتكبت بعض الجرائم. ونحن نأخذ على محمل الجد جميع المعلومات الموثوقة عن أي من الجرائم المرتكبة في إقليم أوكرانيا. وتدين حكومة أوكرانيا جميع الجرائم، لا سيما الجرائم الخطيرة التي تنتهك القانون الدولي. وينبغي التحقيق في أي من هذه الجرائم على النحو الواجب. وسوف يتم التحقيق فيها، وستجرى مساءلة المسؤولين عنها عاجلا أم آجلا. وأوكرانيا منفتحة على التعاون مع الشركاء الدوليين في التحقيق في هذه الجرائم.

ويحدوني الأمل في أن يكون هذا الموقف واضح تماما. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، يبدو لي أن روسيا تسوق هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة ضد أوكرانيا من أجل صرف انتباه المجتمع الدولي عن المسألة الرئيسية، وهي العدوان الروسي على أوكرانيا وتدخلها في الشؤون الداخلية لبلدي.

إن احتلال القرم والتحريض على إثارة القلاقل في شرق أوكرانيا، وتوريد الأسلحة والأفراد لاحتياجات الحركات الانفصالية في أوكرانيا من بين الأسباب الرئيسية لتلك الأحداث المأساوية.

وللأسف، لم أسمع من الوفد الروسي عن استعداد أكيد للالتزام الصارم بترتيبات مينسك، وهو طرف فيها. ولم نسمع أي تعبير عن عزم روسيا الأكيد على سحب قواتها من أوكرانيا أو استعدادها للتعاون مع أوكرانيا في إنشاء رقابة فعالة على حدود الدولة. ولم نسمع أي إدانة للجرائم الخطيرة المرتكبة من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة، وهي الجرائم المذكورة بوضوح في تقرير بعثة الأمم المتحدة للرصد.

وكنا نتوقع أيضا أن تدين روسيا نوايا الانفصاليين إجراء انتخابات محلية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو إجراء ينتهك ترتيبات مينسك، التي وقعت عليها أوكرانيا وروسيا. سيكون من الصعب للغاية تسوية الوضع في شرق أوكرانيا دون تناول هذه المسألة، كما أشرنا في بياننا اليوم. لقد برهنت القيادة في أوكرانيا بأفعالها على استعدادها ورغبتها في العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي. لقد آن الأوان لأن تتقدم الأطراف الأخرى وتظهر رغبة صادقة في الدخول في حوار.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أطلب إلى زميلنا الأوكراني أن يقرأ مرة أخرى نص البيان الذي أدليت به اليوم، والبيانين الأخيرين الصادرين

اليوم عن الرئيس فلاديمير بوتين في سوتشي، ووزير الخارجية السيد سيرغي لافروف، والتي تحدد بوضوح موقفنا فيما يتعلق بالتسوية السلمية وعملية مينسك. بياني بالروسية. سوف أعطي المجلس النص؛ لا توجد ترجمة إنكليزية رسمية، لكنني أعتقد أنه سيكون مفيدا.

وفي ما يتعلق بما قاله زميلنا الأسترالي، فإنني لا أعتقد أننا بحاجة إلى إجراء مناقشات واسعة النطاق بشأن التحقيق المستقل، لكن يسرني جدا أنه بدا إيجابيا بشأن التحقيق. بيد أنه ساورني القلق إزاء أمر واحد، أعتقد أننا بحاجة لأن نكون واضحين جدا بشأنه. قال الممثل الدائم لأستراليا إن الرواية المشار إليها اليوم هي رواية يفترض أنها مقبولة عموما أو أنها قد تكون الرواية المنبثقة عن هذا التحقيق.

ليس ذلك هو الحال ببساطة. إنها مجرد رواية رتبتها الولايات المتحدة، ولم تقدم أي تبرير. تقول تلك الرواية ببساطة إن قذيفة أطلقت من المنطقة التي يفترض أنها خاضعة لسيطرة الانفصاليين. لم نسمع أي دليل. بل إنه، بعد أيام قليلة من المأساة، قام صحفي من الخدمة الروسية بهيئة الإذاعة البريطانية بزيارة المنطقة ذاتها، وقدم من هناك تقريرا مدته أربع دقائق، أظهر بوضوح أن أحدا لم يطلق أي قذيفة من ذلك الموقع. غير أن ذلك التقرير نشر على الموقع الشبكي لهيئة الإذاعة البريطانية لمدة نصف يوم فقط ثم جرى سحبه. أظن أنه لم يعتبر مثيرا للاهتمام بما يكفي ليبقى على الموقع.

أود أن أكرر نقطة بالغة الأهمية. ينبغي ألا نتبادل، هنا في قاعة مجلس الأمن، وجهات النظر بشأن روايات ما حدث. ينبغي لنا أن ننتظر إلى حين الانتهاء من التحقيق. ينبغي لنا كفالة أن التحقيق المستقل موضوعي وننتظر لنرى كيف يواصل فريق التحقيقات العمل ونوعية التقرير الذي سيصدره.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.